ظاهرة
استدراج العلة
في النحو والصرف

د. حجاج أنور عبدالكريم

الألوكة
www.alukah.net

دراسات عربية وإسلامية

سلسلة أبحاث جامعية محكمة يشرف على إصدارها الدكتور حامد طاهر

بالتعاون مع مركز اللغات الأجنبية والترجمة بجامعة القاهرة

٣٥

- الإعجاز البياني في القرآن الكريم — د. صالح الشتري
- القول بالزيادة في النص القرآني وأثرها البلاغي — د. يوسف العنزي
- نظرية التعسف في استعمال الحق وتطبيقاتها — د. عبد اللطيف العوضي
- عصمة الأنبياء والرسل في الأديان السماوية — د. عبد الله الملا
- د. حسن يوسف حموده
- ظاهرة استدراج العلة في النحو والصرف — د. حجاج أنور عبد الكريم
- مسرحية السلطان الحائر لتوفيق الحكيم — أ.د. وفاء إبراهيم
- البعد الأيديولوجي للقنوات الدينية — أ.د. حامد طاهر

دار الهاني للطباعة و النشر

٤٤٤٤٢٠٥٥

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

سلسلة أبحاث جامعية محكمة يشرف على إصدارها الدكتور حامد طاهر
بالتعاون مع مركز اللغات الأجنبية والترجمة بجامعة القاهرة

دراسات عربية وإسلامية

٣٥

- الإعجاز البياني في القرآن الكريم — د. صالح الشتري
- القول بالزيادة في النص القرآني وأثرها البلاغي — د. يوسف العزي
- نظرية التعسف في استعمال الحق وتطبيقاتها — د. عبد اللطيف العوضي
- عصمة الأنبياء والرسل في الأديان السماوية — د. عبد الله الملا
  د. حسن يوسف حموده
- ظاهرة استدراج العلة في النحو والصرف — د. حجاج أنور عبد الكريم
- مسرحية السلطان الحائر لتوفيق الحكيم — أ.د. وفاء إبراهيم
- البعد الأيديولوجي للقنوات الدينية — أ.د. حامد طاهر

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سلسلة أبحاث جامعية ، أنشئت عام ١٩٨٣ ميلادية
يشرف على إصدارها أ.د. حامد طاهر ، نائب رئيس جامعة القاهرة السابق
بالتعاون مع مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية بجامعة القاهرة

ت ٣٣٣٥٢٣٧٧
٣٣٥٧٥٠٣١
المحمول : ٠١٢٢١٩٤٠١٧.
Mail hamedtaherh @ yahoo.com
hamedtaherh @ hotmail.com
Sit www. Hamedtaher. com

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دراسات عربية وإسلامية ط ١ - ج ٣٥
القاهرة - دار الهاني للطباعة - ٢٠١١

عنوان الكتاب : دراسات عربية وإسلامية
رقم الإيداع : ١٧٥٩٩ لسنة - ٢٠١١
الترقيم الدولي : I.S.B.N.978-977-468-242-7

دار الهانى للطباعة والنشر
القاهرة - ٤٤٤٤٢٠٥٥

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مستشارو السلسلة

(ألفبائياً)

أ.د. أحمد الطيب	أ.د. على أبو المكارم
أ.د. أميرة حلمى مطر	أ.د. محمد الجوادى
أ.د. حسن حنفى	أ.د. محمد عبد الغنى شامه
أ.د. حسنين ربيع	أ.د. محمد عثمان الخشت
أ.د. الطاهر مكى	أ.د. محمد نبيل غنايم
أ.د. عبد المنعم تليمة	أ.د. وفاء إبراهيم

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تقديم

هذا هو الجزء الخامس والثلاثون من سلسلة : دراسات عربية وإسلامية ، يضم سبعة ابحاث ، ويظل ملتزما بطابعها الرئيسى ، وهو الجمع بين أصالة الماضى ومعاصرة الحاضر من أجل استشراف واضح للمستقبل . وأؤكد أنه لولا توفيق الله تعالى وفضله لما استطاعت هذه السلسلة أن تتابع مسيرتها منذ صدر الجزء الأول منها في عام ١٩٨٣ حتى اليوم . فقد كانت هناك عوامل مختلفة لإعاقتها بدءًا من تثبيط البعض، وقلة التمويل ، واندفاع الناشرين إلى الكسب على حساب الأعمال الجادة بالإضافة إلى اهتمام الإعلام بالتفاهات ، وعدم تركيزه على ما ينفع الناس ..

ومع ذلك ، أو على الرغم منه ، فقد ظلت السلسلة منذ عددها الأول حريصة على دقة اختيار الباحثين ، وتحكيم الأبحاث بصورة موضوعية ، وعدم المجاملة في نشرها أو ترتيبها مع مزاوجتها بين بحوث شباب الجامعات وشيوخهم الكبار لكى تتواصل على صفحاتها الأجيال ، وتستمر مسيرة البحث العلمى الجاد في مصر والعالم العربى.

ومما يؤسفنى هنا أن أنعى أستاذًا جليلا ، وعالمًا كبيرًا فاضلاً هو المرحوم الدكتور تمام حسان ، الذى يعد بحق واحدًا من رواد علم اللغة الحديث فى عالمنا العربى ، وقد تشرفت بالتلمذة عليه أثناء دراستى في كلية دار العلوم ، فكان مثالاً للعالم الأصيل ، والمعلم الحريص على فائدة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

طلابه وتوسيع مداركهم .. رحمه الله رحمة واسعة ، وأدخله فسيح جناته لقاء ما قدم لخدمة اللغة العربية من مؤلفات قيمة ، وما بذله من جهود فى آخر حياته لبيان إعجاز القرآن الكريم .

وإذا كان اسم الدكتور تمام حسان سوف يختفى من قائمة مستشارى السلسلة فى هذا الجزء ، فإنه سوف يشرف بباحثة متميزة ، وإنسانة فاضلة هى الدكتورة وفاء إبراهيم ، أستاذة علم الجمال ، وعميدة كلية البنات السابقة بجامعة عين شمس ، والتى اختصت السلسلة ببعض بحوثها القيمة.

وبالنسبة إلى بعض القراء الأفاضل الذين يرسلون إلى طالبين الحصول على الطبعة الورقية من أجزاء السلسلة ، فإننى أحيلهم على أن السلسلة بكامل أجزائها موضوعة الآن على شبكة الانترنت فى موقع المكتبة الرقمية العربية www. Askzad.com وقد كان الغرض من ذلك أن نخرجها من نطاق المحلية إلى فضاء العالم الرحيب .

والله ولى التوفيق ،،

١٨ ذو الحجة ١٤٣٢هـ

١٤ نوفمبر ٢٠١١م

أ.د. حامد طاهر

المشرف على السلسلة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ظاهرة استدراج العلة في النحو والصرف

د. حجاج أنور عبد الكريم (*)

مدخـل :

يعدّ القياس النحوي أحد أهم مظاهر النضج العقلي والفكري في البحث اللغوي للعربية؛ إذ هو نوع من الفكر والنظر يقوم على إدراك العلاقات بين الأشياء التي يبدو في ظاهرها الاختلاف، ومحاولة الوصول إلى ما يمكن أن يجمع بينها في الحكم أو يربط بعضها ببعض في العلة؛ فهو في أيسر تعاريف النحاة له: إلحاقُ فرعٍ بأصل في الحكم لعلة جامعة بينهما(١). ففي ظل حرص النحاة الشديد على ضرورة وضع قواعد عامة تحكم المادة اللغوية وإصرارهم على استخلاص ضوابط أو مبادئ تتسم بالاطراد والشمول إلى حد كبير ــ اعتدّ النحاة بهذا المسلك العقلي في النظر اعتدادًا بالغًا، فأولَوه جلَّ اهتمامهم وعنايتهم، وذلك بوصفه أصلًا من الأصول النحوية في التقعيد أو طريقًا من طرق التفسير والتحليل وضبط المادة اللغوية، فهو ــ كما يقول السيوطي ــ معظم أدلة النحو، والمعوّل عليه في غالب مسائله(٢).

وقد درج النحويون على تقسيم القياس في النحو إلى أقسام مختلفة، لكن بعضهم أجملها في ثلاثة أنواع؛ هي: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.والجامع لهذه الأنواع الثلاثة أنها تقوم على أربعة أركان لا بدّ أن تتوافر في كل منها، وهي: الأصل، والفرع، والعلة الجامعة، والحكم. وإذا كانت العلة هي المحور أو الأساس أو الباعث الأول لقيام القياس وإلحاق الفرع بالأصل في الحكم، فإن ثمة نوعًا آخر من الإلحاق أو الحمل في الأحكام لا يندرج تحت أيٍّ من هذه الأقيسة الثلاثة؛ وذلك لغياب هذا العنصر الرئيس الذي يقوم عليه القياس وهو العلة، وهذا النوع من الإلحاق أو

(*) المدرس بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة .

(١) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م، ص٩٣ .

(٢) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ت: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ــ الشاطبي ، ٢٠٠٦م، ص ٢٠٣ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحمل في الأحكام مع غياب العلة الجامعة هو ما يسمى بـ "استدراج العلة"[1]، وهو موضوع هذا البحث؛ إذ يمثل هذا المسلك في إلحاق الأحكام ظاهرة تنتشر في كثير من قضايا البحث النحوي والصرفي، وينبني عليها كثير من القواعد والأحكام، وهي تعني – في رأيي –: افتراض وجود علة الأصل في الفرع أو تصور وجودها فيه، لا على سبيل التوهم بل على سبيل القصد، ثم إلحاق الفرع بالأصل في الحكم المنوط بهذه العلة تبعًا لهذا الافتراض، وذلك إجراء للباب مجرى واحدًا، أو طردًا للباب – كما يقولون – ليجري على سنن واحد[2].

فالثابت أن العرب – كما يقول ابن جني – يُجرون كثيرًا من الأشياء "عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما، أوجبوه في الآخر وإن عري في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه"[3]، وذلك – كما يقول ابن الأنباري – "مراعاةً لما بَنَوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد"[4]، وعليه فالدافع إلى هذا النوع من الإلحاق في الأحكام أو هذا المسلك من الحمل إنما هو الحرص على تحصيل التشاكل بين الأشياء المختلفة أو الصور المتعددة في الباب الواحد، والفرار من نُفْرة الاختلاف بينها؛ بحيث "إذا وجب في شيء منها حكم، فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصُّه من بقية الباب، بل هو جارٍ في الجميع مجرى واحدًا "[5].

---

(١) وصاحب هذه التسمية هو الفيومي صاحب المصباح المنير، بيد أنه لم يقدِّم لها تعريفًا محددًا أو وصفًا دقيقًا، وإنما أشار إليها عرضًا في سياق مسألة حذف واو (يعد) وأخواته .انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد المقري الفيومي، المكتبة العلمية – بيروت، كتاب الواو: ٢ /٦٦٥ .

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة في إلحاق الأحكام أو الحمل قد تبدو لغير المدقِّق أنها تندرج تحت مفهوم "قياس الطرد"، بيد أن هذه الظاهرة – في الواقع – تخلو من العلة الجامعة الموجبة للحكم، وإنما يأتي الحكم فيها بافتراض وجود العلة في الفرع طردًا للباب، هذا بخلاف قياس الطرد؛ إذ هو من جملة الأقيسة التي تقوم على العلة الجامعة؛ إذ يعرف بأنه " إثبات حكم الأصل للفرع لوجود علة حكم الأصل فيه" .

(٣) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، عالم الكتب – بيروت ١١٤/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر– دمشق ١١/١.

(٥) انظر: الخصائص ١١٤/١ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة، ومتابعة دورانها في الأساليب العربية المختلفة، سواء على مستوى الصيغ الصرفية أو على مستوى التراكيب النحوية، ومن ثم معرفة الدور المنوط بها في عملية التقعيد النحوي والصرفي، وما ينبني عليها من أحكام وقواعد مختلفة، وكذلك بيان إلى أي مدى كان الحرص الشديد على التشاكل والمحافظة على التناسب دافعًا إلى إجراء كثير من الأشياء أو الصور على اختلاف أحوالها مجرى المثال الواحد أو الصورة الواحدة في كثير من المواضع .

وقد فرض موضوع هذا البحث ومادته أن تقوم الدراسة بمناقشة أهم المسائل المختلفة لهذه الظاهرة واستعراض أبرز قضاياها وتتبّعها في الأبواب النحوية المختلفة؛ وذلك وفقًا لترتيب ابن مالك لها في الألفية، وهو ما استلزم أن تأتي هذه الدراسة في مبحثين رئيسين: أحدهما يختص باستدراج العلة في التراكيب النحوية، والآخر يختص باستدراج العلة في الصيغ الصرفية، مع اشتمال كل مبحث منهما على عدد من المطالب المختلفة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الأول: استدراج العلة في التراكيب النحوية

المطلب الأول: في الإعراب والبناء

١ــ إعراب الأسماء والفعل المضارع :

يقرر جمهور النحاة ــ خلافًا لقطرب[1] ــ أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفرّق بين المعاني أو الوظائف النحوية المختلفة التي تعتري الكلمات العربية، وذلك كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ونحو ذلك، ثم اتفقوا على أنه أصل في الأسماء، وأن علة هذه الأصالة إنما تكمن في أن الاسم هو ما تتوارد عليه هذه المعاني النحوية المختلفة، وتتعاقب عليه تلك الوظائف المتعددة، ومن ثم كان بحاجة إلى الإعراب الذي يدخل لبيان هذه المعاني والوظائف، وتمييزِها ورفع اللبس بينها؛ إذ لو لم يُعرب لالتبست فيه هذه المعاني وتداخلت، بحيث إذا قلت: ضرب زيد عمرو، من دون إعراب، لم يعلم الفاعل من المفعول، وكذلك لو قلت: ما أحسن زيد، دون أن تعرب، لم يعلم معناه؛ لأن الصيغة تحتمل ــ حينئذ ــ التعجب والاستفهام والنفي، والفارق بينها إنما هو الإعراب، هذا بخلاف الفعل والحرف؛ إذ لا معني نحوي يدخلهما ولا وظيفة تعتريهما، باتفاق في الحرف وعلى اختلاف في الفعل.

وعلى هذا فالعلة النحوية الموجبة لإعراب الأسماء في العربية إنما هي إزالة اللبس والفصل بين المعاني، لكن هذه العلة لا تتطرد في الاسم دائمًا؛ إذ في كثير من الأحيان تنتفي فيه هذه العلة وتزول، كما في نحو قولك: قام زيد، وذهب عمرو، وشرب زيد الماء؛ حيث يتعيّن المعنى في مثل هذا ونحوه ويتضح، ولا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول، ومع هذا فقد دخله الإعراب رغم انتفاء هذه العلة الموجبة له؛ ومن ثم فلم يكن إعراب الاسم في مثل هذه المواضع ــ عند النحاة ــ إلا من قبيل الطرد والحمل على ما فيه اللبس باستدراج العلة، قال العكبري: " فأما ما لا يلتبس فإنه إلى ما يلتبس قليل جدًا، فحُمِل على الأصل المعلل ليطرد الباب، كما طردوا الباب في

---

(١) واسمه محمد بن المستنير؛ حيث ذهب إلى أن الإعراب إنما دخل الكلام لمجرد التخفيف ووصل الكلمات بعضها ببعض. انظر: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار النفائس ــ بيروت، دون تاريخ، ص٧٠ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(أعِدُ) و(نَعِدُ) و(تَعِدُ) حملا على (يَعِدُ)...؛ ولأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جُعِلت الحركة فارقة اطّردت في الملتبس وغيره"[1]؛ ليجرى الباب على سنن واحد.

أما الفعل المضارع فإنه وإنْ ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه فرع لا أصل، وأن علة إعرابه إنما تكمن في مشابهته اسم الفاعل في اللفظ والمعنى على ما هو مقرر ــ فإن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه معرب بالأصالة لا بالمشابهة؛ وذلك للعلة ذاتها التي أوجبته في الاسم؛ لأنه قد تتوارد عليه المعاني المختلفة في بعض الأحيان؛ وذلك بسبب اشتراك بعض الحروف الداخلة عليه واحتمال المضارع معها لأكثر من معنى، ومن ثم كان بحاجة ــ أيضًا ــ إلى الإعراب ليتبيَّن معنى ذلك الحرف المشترك، فيتعيّن المضارع تبعًا لتعيُّنه، كما في نحو قولك: لا تضرب؛ إذ رفعه يعيِّن النفي، وجزمه يعيِّن النهي، وكذلك في نحو قولك: لا تأكلْ السمكَ وتشرب اللبن؛ إذ نصب الفعل (تشرب) دليل على أن الواو للصرف أو المعية والمعنى هو النهي عن الجمع بين الفعلين، والجزم دليل على أن الواو للعطف والمعنى هو النهي عنهما مطلقًا، والرفع على أن الواو للقطع والاستئناف والمعنى هو النهي عن الفعل الأول وإباحة الثاني[2].

وعلى هذا فالعلة الموجبة لإعراب المضارع ــ عند الكوفيين ــ هي أيضًا إزالة اللبس ورفع الخلط بين المعاني المختلفة التي يمكن أن تعتري الفعل المضارع في بعض الحالات، ثم حُمل ما لا لبس فيه من المضارع في الإعراب على ما فيه اللبس؛ استدراجًا للعلة وطردًا للباب ليجري مجرى واحدًا، وهذا ما قرره الرضي حين قال:"طُرِد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضربُ زيدٌ، ولن يضربَ زيدٌ،

---

(١) مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٩٢م، ص٩٣ــ ٩٥، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية ــ مصر، ١/ ١١٥ .

(٢) انظر: همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ــ مصر، بدون تاريخ، ١/ ٦٢ ــ٦٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية ــ مصر ١/١١٣ ــ ١١٦ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم يضربْ زيدٌ، كما طُرِد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبزَ زيدٌ، سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل، أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل"[1].

٢ــ بناء الماضي والمضارع على السكون :

يتفق النحاة على أن الماضي إنما يبنى على السكون ــ سواء أكان عارضًا أم أصليًّا ــ إذا اتصل به أحد ضمائر الرفع المتحركة، وهي تاء الفاعل، و(نا) الفاعلين، ونون النسوة، نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْنَ.ثم اختلفوا حول العلة الموجبة لهذا البناء، فذهب الأكثرون إلى أن علة الإسكان إنما هي كراهة توالي أربع حركات لازمة فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل ينزل من فعله منزلة الجزء لشدة اتصاله به؛ إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر، وهذا إنما يتحقق في الصحيح من الثلاثي كما تقدم، وبعض الخماسي، كما في نحو: انْطَلَقْتُ، واحْتَمَلْتُ، ثم حُمِل كل من الرباعي نحو: أَحْسَنْتُ، والسداسي نحو: اسْتَخْرَجْتُ، وبعض الخماسي مثل: تَعَظْمَتُ، في الإسكان ــ مع غياب العلة الموجبة له ــ على ما توالت فيه أربع حركات؛ طرداً للباب وإجراء له مجرى واحدًا في الجميع، وإنما حُمِل الأكثر على الأقل؛ لأن فيه دفع المحذور السابق بخلاف العكس .

وضعَّف آخرون هذه العلة من وجهين: أحدهما: أنها قاصرة؛ إذ لا يوجد هذا التوالي إلا في الصحيح من الثلاثي وبعض الخماسي من نحو: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وانْفَعَلَ، وافْتَعَل، فقط دون غيرها، أما أكثر صيغ الماضي فلا توالِيَ فيه، فمراعاته أولى.والثانية: أن توالي أربع حركات موجود في كلامهم ولم يهمل أو ينكر في كثير من الكلمات، كما في نحو: شَجَرَةٌ، وعُلَبِطٌ (للضخم أو العريض)، وعَرَتَنٌ (شجر يُدبغ به)، وجَنَدِل (موضع تُجمع فيه الحجارة)، إلى غير ذلك.ومن ثم ذهب هؤلاء ــ ومنهم

---

(١) شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الإستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ــ بنغازي، ط٢ ــ ١٩٩٦ م، ١٨/٤ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ابن مالك[1] ــ إلى أن علة الإسكان أو الموجب له إنما هو التمييز بين الفاعل والمفعول في نحو: أكْرَمْنَا، وأكْرَمَنَا، بالإسكان مع (نا) الفاعلين، وبالفتح مع (نا) المفعولين، وخُصَّ الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه، ثم حُمِلت كل من تاء الفاعل، ونون النسوة على (نا) الفاعلين في الإسكان، مع انتفاء العلة الموجبة؛ طردًا للباب وقصدًا للتشاكل والتناسب وعدم الاختلاف.ولعله لا يخفى في النهاية ما في كلا المذهبين من استدراج للعلة وطرد للحكم في الباب[2].

أما بناء المضارع على السكون مع نون النسوة في نحو: يَضْرِبْنَ، فإنما جاء ــ في رأي كثيرين ــ حملاً على الماضي، وإنْ لم تكن فيه هذه العلة الموجبة للإسكان في (ضَرَبْنَ) إلا من جهة أنه من جنس الماضي، لا أنه فرع عليه، فاستدرجت العلة وحمل المستقبل على الماضي من هذه الجهة؛ لئلا يختلف طريق الفعل[3]. وأما بناء الأمر على السكون مع هذه النون، كما في نحو: اضْرِبْنَ، فليس من هذا القبيل وإنما هو من قبيل استصحاب الأصل .

٣ــ بناء الضمائر وأسماء الأفعال :

من الأسماء التي خرجت على الأصل في الإعراب الضمائر وأسماء الأفعال، أما الضمائر فقيل إنها بنيت للشبه المعنوي بالحرف؛ إذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، وقيل للشبه الافتقاري؛ لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسره، لكن من أكثر الأقوال ذيوعًا وانتشارًا أن العلة الموجبة لبناء الضمائر إنما تكمن في الشبه الوضعي بالحرف؛ إذ غالب الضمائر موضوع على حرف أو حرفين، كتاء الفاعل، ونا

---

(١) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١ ــ ١٩٩٠م، ١/١٢٥ .

(٢) انظر: الهمع ١/٢٢٦، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١١٢ ــ١١٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر ــ القاهرة، دون تاريخ ١/٣١ ــ٣٢ .

(٣) انظر: علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٩٩٩م، ص٢٠٤ والهمع ١/٢٢٥ ــ ٢٢٦ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفاعلين، ونون النسوة، وغيرها، ثم أجري ما وضع على أكثر من حرفين مجراها، وحمل عليها ــ وإن غابت فيه العلة ــ طردًا للباب ليجري على سنن واحد[1].

وأما أسماء الأفعال فقد تعددت كذلك أقوال النحاة في تفسير بنائها وتباينت عللهم، وذلك تبعًا لاختلافهم حولها من حيث المحل الإعرابي وعدمه، فمن رأى أنها لا محل من الإعراب ــ وهو قول الأخفش ــ ذهب إلى أن علة بنائها إنما هو الشبه الاستعمالي بالحرف، أي: من جهة كونها تؤثر في غيرها ولا تتأثر بغيرها من العوامل لا لفظًا ولا محلًا، وهذا مسلك الحروف.أما من رأى أن لها محلا من الإعراب وهو إما النصب بأفعال مضمرة وهو مذهب الجمهور، وإما الرفع بالابتداء وأن مرفوعها قد أغنى عن الخبر ــ فيذهب في كلتا الحالتين إلى أن العلة الموجبة للبناء إنما هي تضمُّن أكثرها ــ وهو اسم فعل الأمر ــ معنى لام الأمر، ثم حملت أسماء أفعال الماضي والمضارع عليه مع انتفاء هذه العلة فيها طردا للباب[2]، قال ابن جني: " فلما كان معنى اللام غائرًا في هذا الشِّق وسائرًا في أنحائه ومتصوِّرًا في جميع جهاته، دخله البناء من حيث تضمَّن هذا المعنى، كما دخل (أين) و(كيف) لتضمنهما معنى حرف الاستفهام ... فأما أفٍّ وهيهاتَ وبابهما مما هو اسم للفعل فمحمول في ذلك على أفعال الأمر، وكأن الموضع في ذلك إنما هو لصه، ومه، ورويد، ونحو ذلك، ثم حُمِل عليه باب أفٍّ وشتَّان ووشْكان، من حيث كان اسمًا سُمِّي به الفعل"[3].

٤ــ إعراب المثنى :

يقرر النحويون أن العرب يحافظون على التثنية ما لا يحافظون على الجمع؛ إذ كثيرًا ما تجد في الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، نحو: رجل ونفر، وامرأة ونسوة، وبعير وإبل، ولا تجد في التثنية شيئًا من هذا، وإنما هي من لفظ

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٠، ٣/٧، والهمع ١/٧٠، وشرح الأشموني ١/١٨٩ .

(٢) انظر: الهمع ١/٦٩، وحاشية الخضري ١/٢٨.

(٣) الخصائص ٣/٣٠٠ ــ ٣٠١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الواحد[1]. وقد تعددت لديهم صور هذه العناية في المحافظة على التثنية وحرصهم الشديد على أن تخرج على صورة واحدة ولا تختلف، وكان من أبرز صور هذه المحافظة أمران قد استدرجت في كل منهما العلة الموجبة فاطّرد الحكم، وهما: لزوم النون في المثنى دائمًا، وفتح ما قبل يائه باطراد، بخلاف الجمع.أما لزوم النون فتظهر عنايتهم بها ومحافظتهم عليها من جهة أنها إنما تدخل ــ عند الجمهور ــ بدلًا من الحركة والتنوين في المفرد أو بدلًا من أحدهما[2]، فلمّا صيغت للتثنية أسماء مخترعة غير مثناة على الحقيقة، إما من حيث كون مفرداتها مبنية، نحو: هذان، وهاتان، واللذان، واللتان، أو من حيث إنها لا مفرد لها، نحو: اثنان، واثنتان ــ التزموا في الجميع هذه النون؛ استدراجًا للعلة الموجبة، وطردًا للباب، عنايةً منهم بالتثنية ومحافظةً عليها؛ لتجري على صورة واحدة في الجميع، قال ابن جني:"على أن النون في نحو: هذان، واللذان، ليست بعوض من الحركة والتنوين؛ إذ موجب ترك الحركة والتنوين في الواحد موجود الآن في التثنية، وأنه إنما لحقت النون هنا؛ لئلا يختلف الباب " [3]ولا يعترض على هذا بـــ(كلا) و(كلتا) من حيث عدم التزام النون فيهما؛ لأن هاتين الكلمتين إنما تلازمان الإضافة دائمًا، هذا فضلًا عن أن إلحاقهما بالمثنى في الإعراب مشروط بإضافتهما للضمير، والنون إنما تحذف للإضافة.

أما عن فتح ما قبل ياء التثنية فتظهر المحافظة عليه والالتزام به ــ أيضًا ــ في ضوء هذا المسلك من استدراج العلة الموجبة للحكم؛ وذلك وفقًا لما يراه كثير من النحاة من أن هذا الفتح إنما جاء ــ في الأصل ــ لمَّا كانت الألف هي علامة رفع المثنى، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ إذ لا تنفك عن المد ولا تفارقه، ثم حُملت

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط١ ــ ١٩٨٥م، ٤٦٦/٢ ــ ٤٦٧، ٧١٧/٢، وعلل التثنية، لابن جني، ت: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ــ مصر، ١٤١٣هـ، ص ٧٦ ــ ٧٧.

(٢) انظر: أسرار العربية، لابن الأنباري، ت فخر صالح قدارة، دار الجيل ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٩٥م، ص ٦٩، والهمع ١٧٨/١ ــ ١٨٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٧١٧/٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الياء في حالتي النصب والجر على الألف، ففتحوا ما قبلها؛ طردًا للباب لئلا يختلف، وليجري المثنى على طريق واحد[1].

المطلب الثاني: في المعرفة والنكرة

١ــ لزوم نون الوقاية في الأفعال :

اختلف النحاة في العلة الموجبة لدخول النون في آخر الفعل مع ياء المتكلم، فكان هناك اتجاهان أو مذهبان قد استدرجت في كل منهما هذه العلة الموجبة له ــ على اختلافها في المذهبين ــ طردًا للحكم في هذا الباب.أما المذهب الأول فيرى أن هذه العلة إنما هي وقاية الفعل من الكسر الذي تقتضيه أو تستلزمه ياء المتكلم؛ لأنهم لمّا منعوا الفعل الجر، وكانت الكسرة هي أصل علاماته، كرهوا أن يدخل الفعل ما يكون علامةً للجر؛ مبالغة في إبعاده عن هذه السمة الخاصة بالأسماء، لكن هذه العلة الموجبة للنون في هذا الرأي لا تطرد في جميع الأفعال؛ لأنها إذا كانت ظاهرة في الأفعال الصحيحة غير المسندة إلى ضمائر الرفع المتصلة، نحو: ضربَنِي، وقتَلَنِي، فإنها غير ظاهرة في الأفعال المعتلة، نحو: دَعَانِي، ورَمَانِي، وأعطاني، ويُعطِينِي، وكذلك الأمر في الصحيحة المتصلة ببعض ضمائر الرفع، نحو: ضربُونِي، ويَضربُونِي، واضْرِبُونِي، وضَرَبَانِي، ويَضْرِبَانِي، واضْرِبانِي، واضْرِبِينِي، قال الرضي:" قلت: ذلك إجراء لباب الفعل مجرى واحدًا، وحملًا للفرع على الأصل؛ لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة، ولو لم تُجلب له نون الوقاية لدخله الكسر، فحُمل عليه ما لم يكن ليدخلَه الكسر مع عدم النون أيضًا، وهو المعتل اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة"[2] .

أما المذهب الثاني فيرى أن العلة الموجبة ليست الوقاية من الكسر كما قيل ــ لأن الكسر موجود باطراد في آخر الفعل مع ياء المخاطبة، ومع ذلك فلم تلحقه النون لتقيه هذا الكسر ــ وإنما العلة الحقيقية هي الوقاية من اللبس الحاصل في فعل الأمر

---

(١) انظر: أسرار العربية ص٦٨، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ــ دمشق، ط١ ــ ١٩٩٥م، ١٠٢/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٢، وانظر: حاشية الصبان٢٠٦/١، وحاشية الخضري٦٠/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

خاصة؛ لأنها إنما تدخله لرفع التباس ياء المتكلم فيه بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث، كما في نحو: أَكْرِمْنِي وأَكْرِمِي، واضْرِبْنِي واضْرِبِي، فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث، وياء المخاطبة بياء المتكلم، فعُلِم أن فعل الأمر أحقُّ بها من غيرها، ثم حُمِل كل من الفعل الماضي والمضارع على الأمر ــ مع غياب هذه العلة فيهما ــ طردا للباب ليجري على صورة واحدة، وهذا هو رأي ابن مالك[1].

٢ــ امتناع تقدّم اللقب على الاسم :

ينقسم العلم من حيث دلالته على معنى زائد أو عدمه إلى اسم وكنية ولقب، أما اللقب فهو ما أُطْلِق بعد التسمية وأشعر بمدح المسمَّى به كـ(زين العابدين) ونحوه، أو بذمّه كـ(بطّة)، و(قُفَّة) و(أنف الناقة) ونحوها، فإذا اجتمع الاسم مع اللقب فالغالب في اللغة الفصيحة المشهورة أن يتأخر اللقب باتفاق النحاة، وإن اختلفوا في العلة الموجبة لتأخره؛ حيث ذهب فريق إلى أن الموجب لتأخره إنما هو مشابهته للنعت في الإشعار بالصفة، فحمل عليه في التأخّر.وذهب فريق آخر ــ ومنهم ابن مالك ــ إلى أن الموجب لذلك إنما هو عدم توهم إرادة مسماه الأول؛ وذلك فيما كان منقولًا عن اسم غير الإنسان، وهو الغالب على اللقب، نحو: بَطَّة، وقُفَّة، وأنف الناقة، وكُرْز (خُرْج الراعي)، وغيرها؛ إذ لو قُدِّم هذا النوع لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، فلم يُعدل عنه، ثم حُمِل غير المنقول ــ من نحو: الصديق، والفاروق، والأعمش ــ على المنقول عن اسم الإنسان؛ طردا للباب، وإجراء له مجرى واحدًا[2].

وأما إذا اجتمع اللقب مع الكنية فالراجح امتناع تقدّمه عليها أيضًا، وهو مقتضى تعليل ابن مالك، وذهب آخرون إلى جواز التقدم وعدمه[3].

المطلب الثالث: في الابتداء ونواسخه :

١ــ امتناع تقدُّم المحصور بـــ(إلا) :

يتفق النحاة على امتناع تقدّم المبتدأ أو الخبر المحصورين بـــ(إنما)، وكذا المحصور بها إذا كان فاعلًا أو مفعولًا أو غيرهما، كما يتفقون أيضًا على أن العلة

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٣٥، والهمع ١/٢٥٥، وشرح الأشموني ١/٢٠٦، وحاشية الخضري ١/٦٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/١٧٤، والهمع ١/٢٨٣، وحاشية الخضري ١/٦٣ .

(٣) انظر: الهمع ١/٢٨٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الموجبة لعدم تقدم المحصور بهذه الأداة خاصة ــ في كل من هذه المواقع أو الوظائف ــ إنما هي خوف اللبس وخشية زوال المعنى المقصود أو انعكاس المراد؛ لأنك إذا قلت: إنما زيدٌ قائمٌ، بالحصر في الخبر (قائم)، كان المعنى حصر (زيد) في صفة (القيام)، فإذا قدمت الخبر المحصور فقلت: إنما قائم زيد، انعكس المعنى وتغيَّر، وصار التقديم يفيد حصر القيام في (زيد) وانتفاءه عن غيره، مع أن المراد حصره في صفة القيام، بمعنى أنه ليس له صفة غير القيام، وذلك بصرف النظر عن كون غيره قائمًا أو لا، ومن ثم التزم النحاة تأخير المحصور بـــ(إنما) مطلقًا ــ أيًّا كان نوعه وبإجماع ــ مراعاة لأمن اللبس وحفاظًا على المعنى المقصود أو المراد الذي لا يُؤدَّى أو لا يُعلم إلا بقرينة التأخير .

لكن هذه العلة الموجبة لتأخير المحصور بـــ(إنما) تنتفي تمامًا وتزول في المحصور بـــ(إلا)؛ إذ المعنى معها واضح ومفهوم ولا يتغيّر، سواء تقدَّم المحصور المقترن بها أو تأخّر، بخلاف (إنما)، ومع ذلك فقد أوجب جمهور النحاة تأخيره أيضًا، قال الأشموني: " فإن قلت: المحذور مُنْتَفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بـــ(إلا) مع (إلا)، قلت: هو كذلك، إلا أنهم ألزموه التأخير حملًا على المحصور بإنما"[1]، أما قول الشاعر:

فَيَا ربُّ هَلْ إلا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عليْهِمْ وهَلْ إلا علَيْـكَ الْمُعَـوَّلُ[2]

فهو من قبيل الشاذ أو النادر عند جمهور النحاة .

وكذلك في الفاعل أو المفعول المحصور بها؛ لأنك إذا قلت: ما ضربَ عمرٌو إلا زيدًا، بالحصر في المفعول به، ثم قلت: ما ضرب إلا زيدًا عمرٌو، بتقديم هذا المفعول المحصور، لم يختلف المعني، وعُلِم المحصور سواء تقدّم أو تأخّر؛ لاقترانه بـــ(إلا) وملازمته لها تقدّمًا وتأخّرًا. ومع ذلك وزغم انتفاء هذا المحذور في (إلا) فإن

---

(١) شرح الأشموني ٣٣٤/١، وانظر: حاشية الخضري ١٠٢/١

(٢) البيت للكُمَيْت بن زيد، انظر: شعر الكُمَيْت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، عالم الكتب ــ بيروت، ط٢ ــ ١٩٩٧م، ٢١٢/٤. والشطر الثاني من البيت نصٌّ في تقديم الخبر المحصور، أما في الأول فمحتمل؛ إذ يجوز أن يكون الخبر (بك)، كما يجوز أن يكون الخبر هو جملة (يرتجى) .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جمهور النحاة يلزمون تأخير المحصور بـ(إلا) حملًا على المحصور بـ(إنما)؛ طردًا للباب، وإجراء للحصرين مجرى واحدًا[1]، أيًّا كان نوع هذا المحصور.

ولم يخالف في ذلك سوى الكسائي وبعض من وافقه ــ فيما نقل عنه في باب الفاعل ــ حيث ذهب إلى جواز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلًا كان أو مفعولًا؛ وذلك لأنه ينتفي معها هذا المحذور أو تلك العلة الملزمة لتأخير المحصور بـ(إنما)، وقد استدل على ذلك بما ورد من نحو قول الشاعر:

ما عابَ إلا لَئيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ولا جَفَا قَطُّ إلا جُبَّأً بَطَلا[2]

وقد وافق بعضُ النحاة الكسائيَّ في جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان المحصور هو المفعول به، ومنع التقديم إذا كان المحصور هو الفاعل؛ لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فيحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النية، أما إذا كان هو المحصور وقُدِّم فإنه يكون في رتبته فلا يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه[3]. وقد استُدِلَّ على تقديم المفعول به المحصور بما ورد من نحو قول الشاعر:

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زادَ إلا ضِعْفَ ما بِي كَلامُهَا[4]

ولا يعدو أن يكون كل ذلك عند الجمهور من قبيل الشاذ أو النادر المسموع عن العرب، وإنما المختار لديهم امتناع تقديم المحصور في الجميع ــ أيًّا كان نوعه ــ طردًا للباب وحرصًا على التشاكل والتجانس في كلا النوعين من الحصر، هذا فضلًا عن أن هذا المسلك في الطرد والمشاكلة إنما تؤيده وتؤازره أكثر النصوص العربية الفصيحة الواردة عن العرب.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ــ جامعة أم القرى، ط١ ــ ١٩٨٢م، ١/٣٧٠، ٢/٥٩٠ ــ ٥٩١، وشرح الأشموني ٢/ ٨٢ ــ٨٣.

(٢) والبيت مجهول القائل ولم ينسب لأحد معين، انظر: أوضح المسالك، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة لعصرية ــ بيروت، ١٩٩٥م، ٢/١١٥، والهمع ١/٥٨٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩١، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٨، ١١٥، والهمع ١/٥٨١ ــ ٥٨٢، وشرح الأشموني ٢/٨٣.

(٤) والبيت بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩١، وأوضح المسالك ٢/١٠٩، والهمع ١/٥٨١، ونسبه بعضهم لمجنون بني عامر، ولم أعثر عليه في ديوانه.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢ــ إبراز الضمير في الوصف إذا جرى على غير من هو له :

من المقرر لدى النحاة أن المشتق ــ أيًّا كان نوعه ــ إذا وقع خبرًا، ولم يرفع الظاهر، ثم جرى على من هو له، كما في نحو: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان، جاز فيه ــ باتفاق النحاة ــ استتار الضمير وإبرازه، فإن برز، كما في نحو: زيدٌ قائمٌ هو، والزيدان قائمان هما، فإما أن يعرب فاعلًا للوصف أو تأكيدًا للضمير المستتر فيه، على خلاف بينهم في ذلك .

أما إذا جرى الوصف على غير من هو له، فثمة خلاف بين النحاة حول بروز الضمير فيه واستتاره من حيث الجواز والوجوب؛ وذلك تبعًا للبس وعدمه[١]؛ فذهب الكوفيون إلى وجوب إبرازه إنْ خيف اللبس، كما في نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربه هو؛ لأنك لو قلت: زيدٌ عمرٌو ضاربه، دون أن يبرز الضمير، لاحتمل أن يكون (زيد) هو الضارب وأن يكون (عمرو) هو الضارب أيضًا، لكن ذكر الضمير يتعين أن يكون (زيد) هو الضارب.أما في حالة أمن اللبس فيجوز عندهم ــ على السواء ــ إبراز الضمير واستتاره، كما في نحو: زيدٌ هندُ ضاربها؛ وزيدٌ هندُ ضاربته، وذلك لغياب العلة الموجبة لبروز الضمير، وهي اللبس، وقد استدلوا علي جواز الإبراز ــ حينئذ ــ بعدد من الشواهد الواردة عن العرب، ومنها قول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوها وقد عَلِمَتْ يكُنْه ذلــكَ عَدْنَــانٌ وقَحْطَــانُ[٢]

حيث استتر الضمير ولم يبرز في الوصف (بانوها)؛ لكون اللبس مأمونًا من جهة العلم بأن الذُّرَا مبنيَّة لا بانية.

وذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير في كلا الموضعين، ولم يفرقوا بينهما؛ فحملوا ما لا يلتبس في وجوب إبراز الضمير معه ــ رغم انتفاء العلة الموجبة ــ على ما يلتبس؛ طردا للباب ليجري على سنن واحد[٣]. وقد تأوّلوا ما استند إليه الكوفيون من شواهد، فأجابوا ــ مثلًا ــ عن البيت السابق باحتمال أن يكون (ذرا

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٥٧ (المسألة الثامنة) .

(٢) البيت مجهول القائل، ولم ينسب لأحد معيّن، انظر: الهمع ٣٦٧/١، وشرح الأشموني ١/ ٣١٧ .

(٣) انظر: اللباب ١٣٧/١ ــ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ٣٣٩/١ ــ ٣٤٠، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٦/١، والهمع ٣٦٦/١ ــ٣٦٧، وشرح الأشموني ٣١٦/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المجد) معمولًا لوصف محذوف يفسره المذكور، والأصل: بانون ذرى المجد بانوها.ولعل في هذا المسلك ما يبين مدى اهتمام النحاة بطرد القاعدة، وحرصهم على تحقيق التشاكل والتجانس بين أجزاء المسألة الواحدة أو الباب الواحد، وإن أدّى ذلك ــ في بعض الأحيان ــ إلى إهمال بعض المسموع أو تأويله .

وهذا الحكم في المشتق الوقع خبرًا ــ من حيث تحمل الضمير واستتاره أو إبرازه ــ يجري على المشتق الواقع نعتًا، أو حالًا، أو صلة، اتفاقًا واختلافًا، على نحو ما تقدم.

٣ــ جواز إهمال ليت المكفوفة بـــ(ما):

إذا دخلت (ما) الزائدة على أحد خمسة أحرف من باب إن وأخواتها، وهي: إنّ، وأنَ، ولكنّ، وكأنّ، ولعل ــ كفتها عن العمل وجوبًا عند جمهور النحاة، وهي اللغة الفصيحة المشهورة عند عامة العرب.ويرجع هذا الإهمال إلى أن (ما) هذه إنما تهيِّئ هذه الأحرف الخمسة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من قبل، وهو الأفعال، فيزول ــ حينئذ ــ اختصاصها بالأسماء الذي هو موجب عملها أو أساس عملها[1]؛ وفقًا لما هو مقرر في المبدأ الذي يحكم عمل الحروف، وتصير مجرد حروف ابتداء لا عمل لها، ومنه قوله تعالى:" كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ " [الأنفال: ٦].

أما الحرف (ليت) فإنه ينفرد عن باقي أخواته بجواز إعماله أو إهماله إذا دخلت عليه (ما) الزائدة عند أكثر النحاة، أما إعماله فإنما يرجع إلى بقاء العلة الموجبة له، وهي الاختصاص بالأسماء، وعدم زواله بزيادة (ما) عليها عند الجمهور، كما يرجع ــ أيضًا ــ إلى قوة شبه هذا الحرف بالفعل في رأي بعضهم' وهو ما جعلها تلازم نون الوقاية مع ياء المتكلم دائمًا ولا تنفك عنها مطلقًا، بخلاف بقية أخواتها.وأما عن إهمال (ليت) فإنما أجازه النحاة ــ مع انتفاء سبب الإهمال فيها ــ حملًا على

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢، وشرح الرضي عل الكافية ٣٣٨/٤ ــ ٣٣٩، وشرح الأشموني٤٤٣/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أخواتها؛ طردًا للباب وإجراء له مجرى واحدًا[1]، وعلى هذا رُوِي بالوجهين قول الشاعر:

قالَتْ ألا ليْتَمَا هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامَتِـنَا ونِصْـفُهُ فَقَـدِ[2]

برفع (الحمام) ونصبه، فالنصب على الإعمال، والرفع على الإهمال .

٤ــ امتناع دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المنفي :

تختص (إنّ) المكسورة الهمزة من بين سائر أخواتها بجواز دخول لام الابتداء في جملتها، سواء في الاسم أو الخبر أو ضمير الفصل، فإذا دخلت على الخبر فلا بد أن يتوافر فيه ثلاثة شروط، ومن جملة هذه الشروط أن يكون الخبر مثبتًا لا منفيًّا، فإذا قلت: إنَّ زيدًا لا يُهمل في عمله، فلا يجوز أن تدخل اللام على هذا الخبر المنفي في اللغة الشائعة المشهورة.وقد أخذ النحاة يفسرون هذا المسلك فذهب بعضهم إلى أن العلة من وراء هذا الشرط هي أن لام الابتداء إنما تدخل لإفادة تأكيد الكلام وتقويته، والنفي يتعارض ــ كما يقولون ــ مع التوكيد، وذهب آخرون ــ ومنهم ابن مالك ــ إلى أن العلة إنما تكمن في أن أغلب أدوات النفي وأكثرها تبتدئ بحرف اللام، نحو: لا، ولم، ولنْ، ولمّا، فلو دخلت لام التوكيد عليها لزم توالي لامين، وهو مكروه عندهم، ثم جرى النفي على سنن واحد، فحُمِل ما لا يبتدئ باللام من حروف النفي كـ(ما) في عدم دخول لام التوكيد عليه ــ مع غياب علته ــ على ما يبتدئ بها؛ طردًا للباب[3]، وهذا ــ في رأيي ــ هو التعليل الصحيح والأقرب؛ لأن القول بأن التأكيد يتعارض مع النفي فيه نظر؛ إذ لا مانع من تأكيد المنفي بصفة عامة.

٥ــ بناء اسم (لا) المجموع بالألف والتاء على الفتح :

يبنى اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا، وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به؛ لأنه يتركب معها ــ كما يقول النحاة ــ تركيب (خمسة عشر)، أما عن علامة بنائه فمترتبة على علامة نصبه؛ إذ القاعدة أنْ يُبنى اسم لا المفرد على ما ينصب به، فإذا

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٩٨م، ص٢٨٣، ٣٠٢، والهمع ٥١٩/١ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه، المكتبة الثقافية – بيروت، بدون تاريخ، ص٣٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٦ ــ ٢٧، والهمع ٥٠٦/١، وحاشية الصبان ٤٣٩/١، وحاشية الخضري ١٣٤/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كان ينصب بالفتحة بني مع (لا) على الفتح، كما في المفرد وجمع التكسير، نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ.وبناء على هذا كان الواجب في المجموع بالألف والتاء أن يُبنى على الكسر لمّا كان ينصب بالكسرة، لكن النحاة قد اختلفوا حول بنائه معها على ثلاثة مذاهب: أحدها: وجوب بنائه على الكسر، ثم اختلفوا في التنوين وعدمه، فنوَّنه بعضهم قياسًا لا سماعًا؛ نظرًا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن والصرف، فلا ينافي البناء، ولم ينوِّنه بعضهم الآخر محتجًّا بعدم التنوين في نحو: يا مسلماتُ، اتفاقًا، وهؤلاء هم الأكثر.والثاني: وجوب بنائه على الفتح بلا تنوين؛ طردًا لباب المعرب بالحركة، وإجراؤه مجرى واحدًا، وإن غابت العلة، وهذا مذهب المازني والفارسي وتبعهما بعض المتأخرين.والثالث: جواز الأمرين، وهو البناء على الفتح والكسر[1]، وعلى هذين الوجهين رُوِي قول الشاعر:

إنَّ الشَّبابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ ولا لذَّاتَ للشِّيَـــبِ[2]

ببناء (لذات) على الفتح، وعلى الكسر بلا تنوين.قال الرضي مرجِّحًا البناء على الفتح: "والمازنيّ يفتحه بلا تنوين...حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة، ممَّا كان معربًا بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله؛ طردًا للباب على نسق واحد"[3].

المطلب الرابع: في نائب الفاعل :

إذا بُنِي الفعل المتعدي لمفعولين لما لم يُسَمَّ فاعله فإما أن يكون من باب (أعطى) أو من باب (ظن)؛ فإنْ كان من باب (أعطى) جاز إقامة المفعول الأول مقام الفاعل باتفاق النحاة واختلفوا في إقامة الثاني وذلك على مذاهب: أحدها: الجواز إذا لم يحصل اللبس، نحو قولك في: أعطيت عمرًا درهمًا، وكسوت زيدًا جُبَّةً ـ: أُعطِي درهمٌ عمرًا، وكُسِي جبةٌ زيدًا، والأحسن إقامة الأول، فإذا لم يؤمن اللبس، لم تجز

---

(١) انظر: انظر الخصائص ٣/٣٠٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٥٨، وأوضح المسالك ٢/ ١٠ ـ١١، والهمع ١/٥٢٨، وشرح الأشموني ٢/١٢ .

(٢) البيت لسلامة بن جندل السَّعدي، انظر: ديوانه، ت: د. فخر الين قباوة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ ـ ١٩٨٧م، ص٩١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/١٥٨ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إقامة الثاني، وتعينت إقامة الأول، كما في قولك: أعطيتُ زيدًا عمرًا؛ إذ يقال فيه: أُعطِي زيدٌ عمرًا، بإنابة الأول، ولا تجوز إنابة الثاني؛ إذ لا يُعلم لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ لصلاحية كل منهما لذلك، فصارت الرتبة في الإنابة دليل المعنى، وهذا مذهب الجمهور.والثاني: المنع إن كان الأول معرفة والثاني نكرة، وإنْ لم يحصل لبس؛ لأن المعرفة بالإسناد والرفع على الإنابة أولَى من النكرة؛ قياسًا على باب (كان)، فتقول: أُعطِي زيدٌ درهمًا، ولا يقال: أُعطِي درهمٌ زيدًا، وعُزي ذلك للكوفيين.والثالث: المنع مطلقًا؛ طردا للباب، وإجراء له مجرى واحداً [1]، سواء أُمِن اللبس أو لم يؤمن، وسواء كان الأول معرفة أو نكرة، فحُمِل ما لا يلتبس في عدم إنابة الثاني على ما تؤدي إنابته إلى اللبس، كما حُمِل ما هو أولى بالإسناد في عدم الإنابة، وهو المفعول الثاني المعرفة ــ على غير الأولى وهو الثاني النكرة، قصدًا للتشاكل والتجانس.

المطلب الخامس: في الاستثناء والحال والتمييز

١ــ امتناع التفريغ في الموجب :

الاستثناء المفرَّغ هو ما خلا من المستثنى منه، وأُعرِب فيه ما بعد (إلا) بحسب ما يقتضيه العامل قبلها، فتصير (إلا) ملغاة لا عمل لها.ويمتنع ــ عند جمهور النحاة ــ وقوع هذا النوع من الاستثناء في الإيجاب، وإنما يشترطون فيه أن يتقدمه نفي أو ما يشبهه، نحو: ما جاء إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ.وما في ظاهره على خلاف ذلك فهو مؤول عندهم بالمنفي، نحو قوله تعالى:" وَيَأْبَى اللهُ إلا أنْ يُتِمَّ نُورَهُ " [التوبة: ٣٢]، وقوله تعالى:" وإنَّها لَكَبِيرَةٌ إلا عَلَى الْخَاشِعِينَ " [البقرة: ٤٥]؛ إذ وقع التفريغ في هاتين الآيتين على هذا النحو ــ كما يقول ابن هشام ــ لمَّا كان المعنى: وإنها لا تسُهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره[2].

أما عن علة عدم وقوع التفريغ في الإيجاب، فإنما تكمن فيما يستلزمه ذلك أو يترتب عليه من الاستحالة والكذب؛ لأنك إذا قلت: رأيت إلا زيدًا، لزم منه أنك رأيت

(١) انظر: الهمع ٥٨٤/١، وشرح الأشموني ٢/ ٩٨، وحاشية الصبان ٩٨/٣، وحاشية الخضري ١٧٢/١.
(٢) انظر: المغني ص٦٠٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جميع الناس إلا زيدًا، وذلك محال عادة، وكذلك إذا قلت: ضربت إلا زيدًا؛ كان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدًا، وذلك بعيد ومحال في ظل عدم وجود قرينة في الغالب على إرادة جماعة مخصوصة، قال ابن مالك: " والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض؛ لأنه يستلزم منه الكذب"(١).

على أنه قد يُفهم من التعليل السابق أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب إذا قامت القرينة على إرادة جماعة مخصوصة، كأن يكون المعنى: رأيت غير زيد من الجماعة المعهودة، أو إذا تحققت الإفادة منه، وهو ما يكثر في الفضلات بصفة خاصة، كالظرف والجار والمجرور، وغيرهما، نحو: قرأت إلا يوم الخميس؛ إذ لا يَبعُد أن تحصل القراءة في كل الأيام إلا يومًا ــ إلا أن جمهور النحاة قد منعوا من وقوعه في الإيجاب مطلقًا ــ سواء أفاد أو ترتب عليه كذب واستحالة ــ طردًا للباب ليجري على سنن واحد(٢)، وإن غابت العلة المانعة من وقوعه في بعض الأحيان، كما تقدم، ولم يخالف في ذلك سوى ابن الحاجب وبعض من وافقه؛ حيث أجاز وقوعه في الإيجاب بشرط الإفادة، خاصة في الفضلات(٣).

٢ــ تنكير الحال :

الأصل في الحال ــ كما يقرر النحاة ــ أن تكون نكرة، فالتنكير سمة لازمة له عند جمهور النحاة بحيث يؤولون ما جاء في ظاهره على خلاف ذلك.وإنما ترجع هذه الأصالة في تنكير الحال إلى مجموعة من الأسباب، لعل من أهمها أنه لمّا كان الغالب في الحال الاشتقاق، وفي صاحبها التعريف؛ لأنه بمنزلة المبتدأ المخبر عنه بالحال ــ ألزموا الحال التنكير؛ لئلا يتوهم كونهما نعتًا ومنعوتًا إذا كان صاحب الحال معرفة منصوبًا، أي: عند اتحاد حركتي الحال والصاحب؛ لأنك إذا قلت: شربتُ اللبنَ دافئًا، ثم عرَّفت الحال فقلت: شربتُ اللبنَ الدافئَ؛ لالتبست ــ حينئذ ــ الحال بالنعت، ولذا أوجب جمهور النحاة التنكير فرقًا بينهما .

---

(١) شرح التسهيل ١٧٠/٢، وانظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٦/٢ ــ ١٠٧، وشرح الأشموني ٢٢٠/٢.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢٢١/٢، وحاشية الخضري ٢٠٦/١ .

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٦/٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثم حملوا حالة الاختلاف في الحركة ــ في تنكير الحال معها ــ على حالة الاتفاق فيها؛ استدراجًا للعلة الموجبة للتنكير، وطردًا للباب ليجري على طريقة واحدة[1].

٣ــ امتناع تقديم التمييز :

يتفق النحاة على عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن العامل فعلًا متصرفًا أو اسمًا يشبه الفعل، سواء في تمييز الذات أو النسبة، أما إذا كان العامل فعلًا متصرفًا أو ما يشبهه ــ وهو ما يقتصر على تمييز النسبة فقط ــ فثمة خلاف بينهم حول تقدّمه حينئذ ؛ حيث ذهب جماعه ــ وتبعهم ابن مالك[2] ــ إلى جواز تقديم التمييز على هذا النوع من العوامل، واستندوا في ذلك إلى بعض ما سُمِع عن العرب، ومنه قول الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَـــى وداعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَــارًا[3]

بتقديم التمييز، وهو (نفسًا)، على عامله الفعل المتصرف، وهو (تطيب) .

وذهب آخرون إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله ــ أيضًا ــ في هذه الحالة؛ وحجتهم في ذلك أن الأصل الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أو ما يشبهه أن يكون فاعلًا، أي: محولًا عن الفاعل في الأصل، نحو قوله تعالى:" وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا " [مريم :٤]، وقوله تعالى:"وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا"[طه: ٩٨]؛ إذ الأصل: واشتعل شيبُ الرأس، ووَسِع علمُهُ كلَّ شيءٍ.فلما كان الأمر كذلك، والفاعل حكمه التأخير، ولا يجوز تقديمه على الفعل ألبتة، منعوا تقديم التمييز على هذا النوع من العوامل أيضًا؛ لئلا يترتب على ذلك مخالفة هذا الأصل المقرر، ثم أُعْطِي التمييز المحول عن غير الفاعل ــ سواء المحول عن المفعول، كما في قوله تعالى:" وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا " [القمر: ١٢]، أو المحول عن المبتدأ، كما في قوله تعالى:" أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وأَعَزُّ نَفَرًا " [الكهف: ٣٤] ــ حكم المحول عن الفاعل في عدم التقدّم؛

---

(١) انظر: علل النحو ص٣٧١، والهمع ٣٠١/٢، وشرح الأشموني ٢٥٥/٢، وحاشية الصبان ٢٥٦/٢ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ــ ٣٩٠، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢، وأوضح المسالك ٣٢٥/٢ .

(٣) البيت مجهول القائل، ولم ينسب لأحد معين، انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢، أوضح المسالك ٣٢٥/٢، ومغني اللبيب ص٤٤٢، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢. والمنون: المنية، وهي الموت .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

طردًا للباب على وتيرة واحدة؛ ولئلا يختلف المسلك، ثم حكموا على ما استند إليه من أجاز التقديم بأنه إما من قبيل الشاذ، أو من قبيل النادر الذي لا يقاس عليه، وهذا مذهب جمهور النحاة[1].

المطلب السادس: في التوابع

١ــ قطع النعوت المتحدة في اللفظ لمنعوتٍ مفرّق :

يقرر النحاة أنه إذا تعددت النعوت المتحدة في اللفظ لمنعوت مفرّق، فإنه إذا اتحد العامل في المعنى والعمل ــ جاز القطع والإتباع مطلقًا في رأي الجمهور، نحو: جاء زيدٌ وأتى عمرٌو العاقلان أو العاقلين، وهذا زيدٌ وذاك خالدٌ الكريمان أو الكريمين، ورأيت زيدًا وأبصرت عمرًا الظريفين أو الظريفان، وإنْ خَصَّ بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعِلَيْ فِعلين أو خبَرَيْ مبتدأين، على نحو ما في المثال الأول والثاني.

أما إن اختلف العاملان في المعنى والعمل، نحو: جاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلين، أو في أحدهما، نحو: جاء زيدٌ ومضى عمرٌو الكاتبان، وهذا مؤلمُ زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران ــ فإنما يجب القطع في رأي الجمهور، إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل مناسب.لكنه إذا كان ثمة علة أو مسوّغ للقطع في حالة اختلاف العاملين في العمل، وهو ما يتمثل فيما يترتب على عدم القطع من اجتماع مؤثرين مختلفين على النعت؛ إذ العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح، فيلزم من ذلك كون النعت مرفوعا منصوبا مثلا ــ فإن هذه العلة أو هذا المسوّغ لحكم القطع ينتفي تمامًا في حالة الاختلاف في المعنى فقط، لكن جمهور النحاة قد استدرجوا العلة فحملوا حالة الاختلاف في المعنى في وجوب القطع معها على حالة الاختلاف في العمل؛ طردًا للباب وتوحيدًا للمسلك في الحالتين[2].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٧٠ــ ٧١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٨، وحاشية الصبان ٢/٢٩٨ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١٨، وشرح الرضي ٢/٣١٨ ــ ٣١٩، وأوضح المسالك ٣/٢٧٩ ــ ٢٨٠، وشرح الأشموني ٣/٩٧، وحاشية الخضري ١/٢١٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢ــ عدم نعت الضمير :

الضمير من جملة الأسماء التي لا تقع نعتًا ولا منعوتًا، أما عن عدم وقوعه نعتًا فلأنه لا يحمل معنى الوصفية مطلقًا؛ إذ هو اسم جامد محض، يدل على الذات فقط، لا على قيام معنى بها.وأما أنه لا يوصف أو لا يُنعت فلأن منه ضمير المتكلم وضمير المخاطب، وهما أعرف المعارف على الإطلاق، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح لا يعدو أن يكون تحصيلًا للحاصل، ومن ثم فلم يكن بهما حاجة إلى هذا التوضيح بالوصف باتفاق النحاة، ثم مُنِعا ــ كذلك ــ من الوصف المفيد للمدح أو الذم أو غيرهما، إما لكون المدح والذم على خلاف الأصل في الوصف، من ثم فامتناعه فيهما يكون بالأولى، وإما بالحمل على الوصف الموضِّح طردًا للباب[١] .

أما ضمير الغائب فلم يجز وصفه عند جمهور النحاة خلافًا للكسائي؛ وذلك " إما لأن مفسِّرَه في الأغلب لفظيّ، فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما"[٢]؛ وإن غابت فيه العلة المانعة؛ طردًا للباب في الجميع، وهذا هو الراجح؛ إذ التشاكل والتجانس من مقاصد كلامهم، خاصة في الباب الواحد أو المسألة الواحدة.

٣ــ توكيد الضمير المرفوع بالنفس أو العين :

الضمير المؤكَّد معنويًّا لا يعدو أن يكون إما ضمير رفع متصلًا، أو غير ذلك، والمؤكِّد المعنوي إما النفس والعين أو غيرهما.فإنْ كان الضمير المراد توكيده ضمير رفع متصلًا، بارزًا أو مستترًا، والمؤكِّد هو النفس أو العين ــ وجب الفصل بينهما بالتوكيد بالضمير المنفصل المعادل عند الجمهور، خلافًا للأخفش[٣]، وذلك على

---

(١) ولا يعترض على ذلك بأن لفظ الجلالة (الله) ــ تعالى ــ أعرف المعارف، فهو غني عن الإيضاح، ومع ذلك ينعت للمدح ــ لأنه إنما يُنعت بالنظر إلى أصله، وهو الإله الذي هو اسم جنس، أو إلحاقًا له بالأعم الأغلب؛ إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت. انظر: حاشية الصبان ١٠٦/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣١٠/٢، وانظر: الهمع ١٤٩/٣، وشرح الأشموني ١٠٦/٣ .

(٣) حيث أجاز نحو: قوموا أنفسكم، دون التوكيد بالمنفصل. انظر: شرح التسهيل ٢٩٠/٣ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

خلاف السائد المشهور في التوكيد، حيث يقال: قُمْ أنت نفسُك أو عينُك، وقُومُوا أنتم أنفسُكم أو أعينُكم.وإنما وجب الفصل في هذا الموضع من التوكيد ومع النفس والعين خاصة، فخرج عن المسلك المتّبع في جميع التواكيد؛ إذ كلها تتصل بمتبوعاتها ــ لأن عدم الفصل يؤدي إلى اللبس في بعض الصور، وذلك من جهة أن النفس والعين كثيرًا ما يتصرفان، فيخرجان عن التوكيد ويقعان مواقع نحوية مختلفة؛ لأنك لو قلت: هند ذهبتْ نفسُها أو عينُها، دون أن تفصل بالضمير المنفصل، لاحتمل المعنى أنها ماتت أو عميت، فإذا قيل: ذهبتْ هي نفسُها أو عينُها، لم يكن ثمة لبس، وكذلك لو قلت دون أن تفصل: زيد جاءني نفسُه أو عينُه، وهند جاءتْني نفسُها أو عينُها، لالتبس الفاعل إذا كان غائبًا أو غائبة بالتأكيد، ثم طرد الحكم فيما لا لبس فيه من الضمائر البارزة استدراجًا للعلة، فحملوها على غيرها في وجوب الفصل معها بالضمير المنفصل، وإن لم يكن ثمة لبس، نحو: ضربتَني أنت نفسُك؛ إجراء للباب مجرى واحدًا[1].

٤ــ زيادة (لا) بعد الواو المسبوقة بنفي :

من الثابت أن واو العطف إنما هي لمطلق الجمع، مع احتمال حصوله في وقت واحد، أو على الترتيب، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، دلّت الواو على وقوع المجيء منهما، مع احتمال حصوله في وقت واحد، أو على الترتيب، هذا إذا لم توجد قرينة تعيّن المعنى المراد .

وكذلك الأمر إذا عُطِف بها على المنفي، كما في نحو قولك: ما جاء زيدٌ وعمرٌو، بلا قيد أو قرينة؛ إذ يحتمل أن يكون المراد نفي المجيء مطلقًا، أو نفي الاجتماع في وقت المجيء، أو نفي الترتيب في المجيء.فإذا أُرِيد التنصيص على المعنى الأول، وهو النفي مطلقًا وعلى كل حال، زِيدَت (لا) بعد الواو؛ دفعًا لتوهم إرادة نفي الاجتماع في وقت واحد، أو إرادة نفي الترتيب والتوالي، قال المبرد:"تقول: ما جاءني زيد ولا عمرو، إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما، لا على انفراد، ولا مع صاحبه؛

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٧/٢، والهمع ١٦٤/٣، وحاشية الصبان ١١٥/٣، وحاشية الخضري ٥٨/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لأنك لو قلت: لم يأتني زيد وعمرو، وقد أتاك أحدهما، لم تكن كاذبًا"[1]. وعلى هذا فالأصل أو العلة الموجبة لزيادة (لا) بعد الواو المسبوقة بنفي إنما هي دفع هذين الاحتمالين السابقين، ثم زيدت فيما لا يحتمل الترتيب حملًا على ما يحتمله؛ طردًا للباب[2]، وقصدًا للتشاكل والتناسب في المسألة الواحدة، كما في قوله تعالى:" وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ " [فصلت: ٣٤]، وقوله تعالى:" وما يَسْتَوِي الأحْيَاءُ وَلا الأمْوَاتُ " [فاطر :٢٢].

المطلب السابع: في إسكان لام الطلب مع (ثُمّ):

لام الطلب هي إحدى الأدوات الجازمة للفعل المضارع، سواء أكانت للأمر أم للدعاء أم للالتماس.والأصل في حركة هذه اللام في المشهور إنما هو الكسر، وإن حُكِي عن بني سليم فتحها طلبًا للخفة[3]، لكنها إذا سبقت بأحد حروف العطف الثلاثة، وهي: الواو، والفاء، وثم، جاز فيها مع حرفي الواو والفاء ــ خاصة ــ أمران: الكسر، والإسكان.أما الكسر فعلى الأصل والقياس، وأما الإسكان فللتخفيف مع هذين الحرفين؛ لأن كلًا منهما حرف منفرد ضعيف، لا يمكن الوقوف عليه والبدء بما بعده، فمتى اتصلا بالكلمة صارا كأنهما منها؛ وذلك لشدة اتصالهما بما بعدهما[4]، وعلى هذا قرئ بالوجهين ــ في السبعة ــ قوله تعالى:" وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا" [النور: ٢٢]، وإنْ كان الإسكان أكثر من الكسر وأجود، وبه ــ فقط ــ قُرئ في قوله تعالى:" فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي" [البقرة: ١٨٦].

أما إذا سبقت بحرف العطف (ثم) فالوجه الأعم الأغلب إنما هو كسر اللام؛ وذلك لانتفاء مسوّغ الإسكان وعلته؛ لأن (ثم) حرف يقوم بنفسه، ويمكن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده؛ إذ يتكون من ثلاثة أحرف، بخلاف الواو والفاء، ومن ثم لم يُجز

---

(١) المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ــ بيروت، دون تاريخ، ١٣٤/٢، وانظر: المغني ص٢٤٦ .

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٣/٤.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٨٥/١، ومغني اللبيب ص٢٢٥، والهمع ٥٣٨/٢ .

(٤) انظر: كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار الفكر ــ دمشق، ط٢ ــ ١٩٨٥م، ص٩٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٥ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جمهور البصريين إسكان اللام معه، لأنك لو أسكَنْت اللام ووقَفْت على (ثم)، لاستلزم ذلك الابتداء بالساكن، وهذا ممنوع باتفاق.وخالف بعض النحويين فأجازوا إسكان اللام مع (ثم) حملًا لها على الواو والفاء؛ إجراء للجميع مجرى واحدًا، وعلى ذلك قرأ الكسائي وحمزة وآخرون قوله تعالى:" ثُمَّ لْيَقْطَعْ " [الحج: ١٥]، وقوله تعالى:" ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم" [الحج: ٢٩]، بإسكان اللام، وإنْ كان الكسر هو الأكثر والغالب، وردّ ذلك بعض البصريين، وضعّفه بعضهم، وخصَّ فريق آخر الإسكان بالضرورة ولم يجزه في الاختيار(١). والحق أن ما قرئ به في السبعة لا يصح أن يردّ أو يوصف بالقلة أو الضعف؛ إذ القراءة سنة متبعة من جهة، كما أن إسكان اللام مع (ثم) – وإن غابت علته – يمكن أن يُفهم أو يفسَّر في ضوء مسلك حمل (ثم) على الواو والفاء، والحرص على تحقيق التشاكل والتجانس في إطار الباب الواحد من جهة أخرى.

المطلب الثامن: في الوقف على المنون:

للعرب في الوقف على المنون – بصفة عامة – ثلاث لغات: الأولى – وهي الأفصح والأشهر عند عامة العرب – أن يُوقف على المنون المنصوب بإبدال تنوينه ألفًا، ما لم يكن مختومًا بتاء التأنيث المربوطة، وعلى المنون المرفوع أو المجرور بحذف التنوين والإسكان، بلا بدل أو عوض، فيقال: رأيت زيدا، وهذا زيدْ، ومررت بزيدْ.ورغم أن القياس كان يقتضي ترك البدل في الجميع؛ إذ البدل كالأصل، وكما لا يثبت الأصل لا يثبت البدل – إلا أن هذا المسلك اللغوي المشهور في التفريق بين الوقف على المنون المنصوب من جهة والمرفوع والمجرور من جهة أخرى – إنما يرجع إلى أمرين: أحدهما: أن إبدال التنوين بالألف في المنصوب إنما جاء لخفة الفتحة والألف، ومُنِع الإبدال في المرفوع والمجرور لثقل الضمة والواو، إذا قيل: هذا زيدُو، وثقل الكسرة والياء، إذا قيل: مررت بزيدِي.والثاني: أن إبدال التنوين واوًا في المرفوع، وياء في المجرور، إنما يؤدي إلى اللبس في بعض الأحيان؛ إذ قد تلتبس واو المد بواو الجمع، وياء الجر بياء الجمع أو بياء المتكلم(٢).

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٥ – ٣٨٦، والمعني ص٢٢٦، والهمع ٥٣٨/٢ .

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٩/٢ – ٢٠٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أما اللغتان الأخريان فقد اتبعتا سبيل الطرد أو مسلك الطرد في الباب؛ إذ من العرب من حمل النصب على الرفع والجر، فلم يُبْدِل من تنوين المنصوب ألفًا طردًا للباب، كما لم يُبْدَل من تنوين المرفوع والمجرور مدًّا في اللغة العامة، ونُسِب هذا المسلك إلى ربيعة، وعلى هذا جاء قول الشاعر:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[1]

أي: عصما.

ومنهم ــ أيضًا ــ من حمل الرفع والجر على النصب، فأبدَلَ من تنوين المرفوع واوًا، ومن تنوين المجرور ياءً، كما يُبْدَلُ من تنوين المنصوب ألفًا في اللغة العامة، ولم يُبالوا بالثقل أو اللبس المانعين من المدّ في المرفوع والمجرور. ونُسِب ذلك إلى أزْد السَّرَاة[2].

المبحث الثاني: استدراج العلة في الصيغ الصرفية

المطلب الأول: في التغيُّر المقتضي لمعنى صرفي

أولا ــ في المضارع والتوكيد بالنون :

١ــ ضم حرف المضارعة في الرباعي :

الأصل في حركة حرف المضارعة ــ كما يقرر الصرفيون ــ إنما هو الفتح[3]، وعلى هذا الأصل جرى استعمال غير الرباعي من الأفعال الثلاثية والخماسية والسداسية؛ إذ جاءت حروف المضارعة في جميعها مفتوحة.أما مضارع الرباعي فقد خالف هذا الأصل وخرج عليه في جميع أوزانه؛ إذ عُدِل فيه عن الفتح إلى الضم، ولم

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، انظر: ديوانه، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب ــ مصر، ١٩٥٠م، ص ٣٧. و(عُصُم) بضمتين: جمع عصام، وهي بمعنى (عهود)، والسُّرَى: السير ليلًا .

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، ٤٧٨، واللباب ٢٠٠/٢ ــ٢٠١، و شرح الأشموني ٢٨٧/٤ ــ ٢٨٨، والهمع ٤٢٧/٣، وحاشية الصبان ٢٨٧/٢ .

(٣) وذلك لأنه حرف مبدوء به، ولمّا استحال البدء بالساكن، كان لابد من تحريكه إما بالفتح أو الضم أو الكسر، فلمّا كان الفتح هو أخف هذه الحركات، وأنه يُتَوَصَّل به إلى الابتداء، كما يتوصل بالضم والكسر، كان بالاستعمال أولى. انظر: علل النحو ص ١٨٣ــ ١٨٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يكن هذا العدول في رأي كثير من الصرفيين إلا من أجل منع اللبس والخلط بينه وبين غيره في صورتين محددتين: الأولى: منع اللبس بين مضارع (أفعل) الرباعي ومضارع الثلاثي المكسور العين؛ لأنهم قد أجمعوا على حذف همزة (أفعل) في المضارع؛ استثقالا لاجتماعها مع همزة المتكلم، فصار على أربعة أحرف بعد الحذف، فلو بقِي حرف المضارعة فيه مفتوحًا؛ لالتبس بمضارع الثلاثي المكسور العين خاصة، فعُدِل إلى الضم منعًا لهذا اللبس، كما في نحو: أُضْرَبَ عن الشيء، إذ لو قيل فيه: يضرب بالفتح؛ لالتبس بمضارع الثلاثي (ضَرَبَ)[1].

والثانية: منع اللبس بين ذي التاء من مضارع (فاعَل) و(وفعَّل) و(فَعْلَل) المعتلة اللامات ومصادرها؛ لأن المضارع المبدوء بالتاء من هذه الأوزان، نحو: أنت تُوَالِي، وتُعَادِي، وتُزَكِّي، وتُسَلِّي، وغيرها ــ لو فتح فيها حرف المضارعة فقيل : تَوَالِي، وتَعَادِي، وتَزَكِّي، وتَسَلِّي، لالتبست بمصدر هذه الأفعال في الشكل، وكان اللفظ بها كاللفظ بالمصدر، وإن اختلفا في القدير[2].

فالعلة الموجبة لضم حرف المضارعة في الرباعي ــ إذن ــ هي منع اللبس في هاتين الصورتين السابقتين تحديدًا، ثم استدرجت هذه العلة فيما لا لبس فيه من صور مضارع الرباعي المختلفة؛ فطرد فيها الحكم؛ لئلا يختلف الباب، ويجري الفعل على طريق واحد.

٢ــ ضم ما قبل نون التوكيد في المسند لواو الجماعة :

من الثابت أن ما قبل واو الجماعة في الفعل ــ أيًّا كان نوعه ــ يكون إما مضمومًا، أو مفتوحًا.أما ضم ما قبلها فهو قرين الفعل الصحيح والمعتل اللام بالواو والمعتل اللام بالياء، نحو: أنتم تَضْرِبُون، وتَغْزُون، وتَرْمُون، وكذلك الماضي والأمر، وإذا أُكِّدَ هذا النوع بنون التوكيد الثقيلة ــ وهو ما يقتصر على المضارع والأمر

---

(١) انظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، باب: الثاء والفاء والياء، وعلل النحو ص ١٨٣ ــ ١٨٤، والأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ٣٣٩/١ .

(٢) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ت: محمد المهدي سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ــ٢٠٠٠م، ص٧٣ــ ٧٤ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فقط ــ بَقِي ضمُّ ما قبل واو الجماعة كما هو بعد التوكيد بالنون في الجميع، فتقول: يا جماعة هل تَضْرِبُنَّ ؟ وهل تَغْزُنَّ ؟ وهل تَرْمُنَّ ؟ وذلك بعد حذف نون الرفع، وحذف واو الجماعة؛ منعا لتوالي الأمثال، والتقاء الساكنين، على الترتيب.

وأما فتح ما قبلها فهو قرين الفعل المعتل الآخر بالألف، نحو: يَخْشَوْنَ، ويَسْعَوْنَ، ويَرْضَوْنَ، وكذلك الماضي والأمر، فإذا أكد هذا النوع بنون التوكيد ــ وهو ما يقتصر على المضارع والأمر ــ قيل فيه: يا جماعة هل تخشَوُنَّ؟ وهل تسعَوُنَّ؟ وهل ترضَوُنَّ؟ بحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وهو ما أعقبه التقاءُ ساكنين: واو الجماعة والنون الأولى من المشددة، ولم يُمكن حذف واو الجماعة لعدم وجود ما يدل عليها في ظل ضرورة بقاء ما قبلها مفتوحا للدلالة على الألف المحذوفة التي هي لام الفعل، وقد حَسَّنَ بقاءَها وقوّاه أنها ليست مدًّا، كما هي في الموضع السابق، ومن ثم فلم يكن بدّ من الإبقاء عليها مع تحريكها، إما بالفتح أو الضم أو الكسر؛ تخلصًا من التقاء الساكنين، ثم اُختِير الضم مع ما يمثله من ثقل على الواو ــ دون الكسر الذي هو الأصل في التخلص من الساكنين، ودون الفتح الذي هو علم الخفة ــ طردًا لما قبل نون التوكيد في المسند لواو الجماعة؛ ليجري في الجميع على نسق واحد، قال الرضي:"وإنما ضُمَّ، ولم يكسر ولم يفتح، إجراءً لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مجرى واحدًا بالتزام الضمة فيه"(١).

٣ــ كسر ما قبل نون التوكيد في المسند لياء المخاطبة:

وكذلك الأمر فإن ما قبل ياء المخاطبة في الفعل ــ أيًّا كان نوعه ــ يكون إما مكسورًا، أو مفتوحًا، فيكسر إذا كان الفعل المسند إليها صحيحًا أو معتلًا بالواو أو معتلًا بالياء، نحو: أنتِ تَضْرِبِينَ، وتَغْزِينَ، وتَرْمِينَ، وكذلك في الماضي والأمر، فإذا أُكِّدَ المضارع والأمر من هذا النوع بنون التوكيد، بقي كسرُ ما قبل الياء كما هو بعد التوكيد، نحو: يا هند هل تَضْرِبِنَّ ؟ وهل تَغْزِنَّ ؟ وهل تَرْمِنَّ ؟ وذلك بعد حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حذف ياء المخاطبة لعدم توالي ساكنين .

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٩. وانظر: شرح الأشموني ٣/٣٢٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويفتح ما قبلها إذا كان الفعل المسند إليها معتل الآخر بالألف، نحو: أنت تَخْشَيْنَ، وتَرْضَيْنَ، وتَسْعَيْنَ، وكذلك في الماضي والأمر، فإذا أُكِّدَ المضارع والأمر بنون التوكيد الثقيلة، قيل فيه: يا هند هل تَخْشَيِنَّ؟ وهل تَرْضَيِنَّ؟ وهل تَسْعَيِنَّ؟ بحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وهو ما ترتَّب عليه التقاء ساكنين: ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة، ولم يكن لهم أن يحذفوا ياء المخاطبة ــ كذلك ــ لعدم وجود ما يدل عليها في ظل ضرورة الإبقاء على ما قبلها مفتوحا للدلالة على الألف المحذوفة، كما أنها ليست مدًّا حتى يحَسُن حذفها، كما هي في الموضع السابق، ومن ثم فلم يكن بدّ من الإبقاء عليها مع تحريكها، إما بالفتح أو الضم أو الكسر، تخلصًا من التقاء الساكنين، ثم اُختِير الكسر مع ما يمثله من ثقل على الياء ــ وإنْ كان هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ــ إجراءً لما قبل نون التوكيد في المسند إلى ياء المخاطبة في جميع الأنواع مجرى واحدًا[1].

٤ــ حذف نون الرفع مع نون التوكيد الخفيفة :

إذا كان توالي الأمثال هو الدافع أو المسوِّغ لحذف نون الرفع من المضارع في حال توكيده بنون التوكيد الثقيلة، على نحو ما تقدم، فإن هذا الدافع أو المسوغ إنما ينتفي ويزول مع نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها نون واحدة ساكنة.لكن النحاة والصرفيين قد أوجبوا حذفها مع هذه النون الخفيفة، وإن اختلفوا في العلة الموجبة لذلك؛ فذهب بعضهم إلى أن الداعي إلى ذلك إنما هو التخفيف؛ شأنها في ذلك شأن حذفها ــ جوازًا ــ إذا اجتمعت مع نون الوقاية، فتقول: يا قوم هل تفعلُنْ ذاك ؟ والأصل: تفعلُونَنْ، ثم حذفت نون الرفع تخفيفًا، وكذلك واو الجماعة؛ لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد الخفيفة.وذهب بعضهم الآخر إلى أنها إنما تحذف مع الخفيفة ــ وإن انتفت علة توالي الأمثال ــ حملًا على الحذف مع الثقيلة؛ طردًا للباب، وإجراؤه مجرى واحدًا في النونين[2]. وفي كلام سيبويه ما يدل على كلا الأمرين؛ حيث قال:"وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفتَ نون الرفع، وذلك

---

(١) انظر: المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، ت: د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٨٧م، ص٨١، و شرح الرضي على الكافية ٤٨٩/٢، وشرح الأشموني ٣٢٩/٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٢٧/٣ــ ٣٢٨، وحاشية الخضري ٩٤/٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قولك: لتفعلُنَّ ذاك، ولتذهَبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالًا، وتقول: هل تفعلُنْ ذاك، تحذف نون الرفع؛ لأنك ضاعفتَ النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف"[1] فقوله "فحذفوها إذْ كانت تحذف"، تعني ــ في رأيي ــ: أنهم حذفوها لمّا كانت تحذف مع نون التوكيد الثقيلة طردًا للباب .

ثانيًا ــ في تثنية الممدود وجمعه بالألف والتاء :

ثمة ضرورة قد ألجأت إلى تغيّر ألف الاسم المقصور عند التثنية والجمع بالألف والتاء، وهذه الضرورة إنما تمثلت في توالي الساكنين، الحاصل من اجتماع ألف المقصور مع ألف التثنية أو يائها، وألف جمع المؤنث السالم، ومن ثم فلم يكن بدّ من إجراء معين يُخلِّص من هذا التوالي الممنوع للساكنين، ولمّا لم يُمكن حذف ألف المقصور لأسباب معينة، منها منع اللبس[2]، فقد عُدِل عن الحذف إلى التغيير بالرد إلى الأصل في الثلاثي، نحو: هُدَى وهديان وهديات، وعصا وعصوان وعصوات، أو بالقلب ياء مطلقًا في الرباعي فأكثر، نحو: حُبْلَى وحبليان وحبليات، ومستشفى ومستشفيان ومستشفيات.

لكن هذه الضرورة الملجئة إلى هذا النوع من التغيير في الاسم المقصور تنتفي تماما وتزول في الاسم الممدود، ومع هذا فقد تغير آخره في معظم حالاته؛ لأنه وإن بقيت همزته الأصلية وجوبا، كما في نحو: قرّاء وقرّاءان، فإنما تقلب واوًا وجوبًا إذا كانت زائدةً للتأنيث، كما في نحو: حمراء وحمراوان وحمراوات، وجوازًا إذا كانت منقلبة عن أصل، أو زائدة للإلحاق، نحو: كِسَاءان وكِساوان، وعِلْبَاءان وعلباوان.ولم يكن هذا التغير في الاسم الممدود مع عدم ضرورته ــ عند كثير من الصرفيين ــ إلا من قبيل الطرد والحمل على التغير في ألف الاسم المقصور، قال الرضي: " وقد تَغيَّر علامة التأنيث إذا اضطروا إليه، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية، نحو: حبليان، وألف الجمع، نحو: حبليات، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو: حمراوان وحمراوات؛

---

(١) الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل ــ بيروت، ط١ ــ دون تاريخ، ٥١٩/٣ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص١٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٢/٣، ٣٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ت: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٣٠/٢، ٣/ ١٠٩، ١٥٧ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحدًا في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع"[1].

المطلب الثاني: في التغيّر غير المقتضي لمعنى (الإعلال والإبدال) :

أولا ــ في الإعلال بالقلب:

١ــ قلب الواو والياء ألفًا :

تقضي قواعد الإعلال في اللغة الفصيحة المشهورة بأن تقلب كل من الواو والياء ألفًا، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ وذلك في ظل ضرورة توافر مجموعة أخرى من الضوابط [2]، كما في نحو: قالَ، وباعَ، وسَعَى، ودَعَا؛ إذ الأصل فيها: قَوَلَ، وبَيَعَ، وسَعَيَ، ودَعَوَ.وعلى هذا فإنْ تحركت الواو والياء دون أن تسبقا بفتح، بصفة خاصة، لم يجز قلبهما ألفًا؛ تبعًا لهذه اللغة المشهورة، ومن ثم فقد بقيت دون قلب في مثل: بَقِي، ورَضِيَ، وخَشِيَ، ونَسِيَ، وسَرُوَ، ونحوها؛ وذلك لتخلف هذا الشرط في ضرورة فتح ما قبلهما.

لكن من العرب مَنْ يسلك طريق الطرد في هذا الباب، فيقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وتحرك ما قبلهما على كل حال ، أيًا كان نوع الحركة السابقة عليهما، ودون تخصيص هذه الحركة بالفتح؛ طردا للباب على وتيرة واحدة، وتوحيدًا لمسلك القلب مع جميع الحركات. وقد نسب بعض العلماء هذا المسلك في الطرد إلى قبيلة طَيِّئ، قال الجوهري:"وطيِّئ تقول: بَقَا وبَقَيْتُ، مكانَ: بَقِيَ وبَقِيتُ، وكذلك أخواتها من المعتل"[3]، قال الرضي:"وهذا حكم مطرد عندهم"[4]، وهذا ما قرَّره الفيومي أيضًا ــ عند حديثه عن الفعل (بَقِيَ) ــ حيث قال: " وطيِّئ تبدل الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا، فيصير (بَقَا)، وكذلك كلّ فعل ثلاثي، سواء كانت الكسرة والياء

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٩٥/١ .

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤٤١/٤، وما بعدها .

(٣) مختار الصحاح: مادة (بقي)، وانظر: تاج العروس: مادة (بقي). وقد حكى سيبويه هذه اللغة وإن لم ينسبها إلى أحد، انظر: الكتاب ١٨٧/٤.

(٤) شرح الشافية للرضي ١٦٨/٣، وانظر أيضًا: شرح الشافية للرضي ١٦١/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أصليتين، نحو: بَقِيَ، ونَسِيَ، وفَنِيَ، أو كان ذلك عارضًا، كما لو بُنِيَ الفعل للمفعول، فيقولون في: هُدِيَ زيدٌ، وبُنِيَ البيتُ: هُدَا زيدٌ، وبُنَا البيتُ"(١).

وقد أجاز القزّاز القيرواني هذا المسلك اللغوي في الشعر؛ تبعًا لهذه اللغة التي حُكيت عن قبيلة طيّئ، ونقلها بعض الأئمة؛ حيث قال: " ومما يجوز له ــ أي للشاعر ــ : بَدَلُ الياءِ ألفًا في سائر الكلام، فتقول في (أُعْطِيتُ): أُعْطَاتُ، وفي (دُهِيَ): دُهَا، وهي لغة لطيِّئ، فإذا اضطر الشاعرُ أجرى كلامَه عليها، وقد زعم قوم أنه يجوز في الكلام؛ إذ كان من لغات العرب"(٢).

٢ــ قلب المدّ الواقع بعد ألف (مفاعِل) الجمع همزة :

من المقرر أن كلًّا من الألف والواو والياء إنما تقلب همزة في عدد من المواضع؛ ومن أشهر هذه المواضع موضع يشترك فيه الجميع ــ وهو أن تقع هذه الأحرف الثلاثة بعد ألف (مفاعل) الجمع، بشرط أن تكون الثلاثة في المفرد مدَّة زائدة ثالثة، نحو: رسالة ورسائل، وعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف.

وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن الأصل في الإعلال بالقلب في هذا الموضع إنما هو للألف بصفة خاصة، دون الواو والياء؛ وذلك لما يترتب على وقوعها بعد ألف (مفاعل) من توالي ساكنين: ألف المفرد الزائدة، وألف الجمع الزائدة أيضًا، وهذا ممنوع، ومِنْ ثم فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو تحريكها، وقد امتنع الحذف لمّا كان يوجب اللبس بالمفرد في كثير من الأحيان، فتعين تحريك الثانية منهما، فانقلبت همزة(٣).

ثم حُمِلت كل من الواو والياء على الألف في القلب همزة ــ رغم غياب العلة الموجبة لذلك معهما ــ طردًا للباب في الجميع .

---

(١) المصباح المنير: كتاب الباء: مادة (بقي)، وانظر: اللسان: مادة (فني) .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، ت: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت ، ١٩٨١م، ص٢٦٣ .

(٣) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص١١٣ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣ــ قلب الواو المتطرفة الرابعة فأكثر إثر فتحة ــ ياء :

الأصل في قلب الواو المتطرفة ياء ــ أن تقع متطرفة إثر كسرة، أيًا كان عدد حروف الكلمة أو نوعها، وإنما يجب هذا القلب لصعوبة الانتقال من كسر إلى ضم أو ما يشبهه، وهو الواو، فتقلب الواو ياء لمناسبة الكسرة السابقة .

أما أنْ تقلب ياء إثر فتحة ــ وهو ما لا ثقل فيه، ولا مسوّغ له، إذ تنتفي فيه علة القلب السابقة ــ فإنما يرد في موضعين: أحدهما: الماضي المعتل اللام بالألف المنقلبة عن أصل واوي والزائدة على ثلاثة أحرف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك، مثل: أعطَيْتُ، وزكَّيْتُ، ورجَّيْتُ، واستدعَيْتُ، وغازَيْتُ، ونحو ذلك؛ إذ الأصل فيها: أعطَوْتُ، وزكَّوْتُ، ورَجَّوْتُ، واستدعَوْتُ، وغازَوْتُ، على الترتيب.والثاني: اسم المفعول من الأفعال السابقة في حالة التثنية، نحو: مُعْطَيَان، مُزَكَّيَان، مُرَجَّيَان، ومُستَدْعَيَان، ومُغَازَيَان؛ إذ الأصل فيها: مُعْطَوَان، ومُزَكَّوَان، ومُرَجَّوَان، ومُستَدْعَوَان، ومُغَازَوَان.

وقد فُسِّر هذا المسلك من القلب في هذين الموضعين ــ عند جمهور النحاة ــ بأنه من قبيل طرد الباب على طريقة واحدة؛ إذ حُمِل القلب في الفعل الماضي السابق على الفعل المضارع لمّا كان مضارعه ينكسر ما قبل آخره، نحو: يُعْطِي، ويُزَكِّي، ويُرَجِّي، ويَستَدْعِي، ويُغَازِي.كما حُمِل اسم المفعول على اسم الفاعل لمّا كان اسم الفاعل ينكسر آخره في غير الثلاثي، ومن ثم فلم تفرّق اللغة بينهما في القلب، وإن غابت العلة في الماضي واسم الفاعل؛ إجراء للجميع مجرى واحدًا [1].

ولا يعترض على ذلك بقلب الواو ياء في نحو: تَغَازَيْتُ، وتَدَانَيْتُ، وتَرَجَّيْتُ، مع أن مضارع هذه الأفعال لا ينكسر ما قبل آخره، كما في نحو: يَتَغَازَى، ويَتَدَانَى، ويَتَرَجَّى ــ أقول لا يعترض بنحو ذلك؛ لأن الإعلال ــ كما يقول النحاة ــ إنما قد ثبت في ماضي هذه الصيغ قبل مجيء التاء؛ وماضي هذه الأفعال إنما قد حُمِل في إعلاله على مضارعه الذي ينكسر آخره، نحو: غازَى ويُغَازِي، ودَانَى ويُدَانِي،

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٠، ١٣، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٥، وشرح الأشموني ٤/٤٢٨ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ورَجَّى ويُرَجِّي، ثم استصحب ذلك في هذه الصيغ بعد زيادة التاء عليها، قال ابن الأنباري " وأما قلبُ الواو ياء في الماضي في نحو: تَغَازَيْتُ، وتَرَجَّيْتُ، وإن لم تُقلب ياء في المضارع؛ لأن الأصل في تَغَازَيْتُ: غَازَيْتُ، وفي ترجَّيْتُ: رَجَّيْتُ، فزيدت التاء فيهما لتدل على المطاوعة، و(غازَيْتُ) و(رجَّيْتُ) يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع، ألا ترى أنك تقول في المضارع: أُغازِي وأُرَجِّي، فكذلك في الماضي، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في: غازَيْتُ أُغَازِي، ورجَّيْتُ أُرَجِّي، فكذلك بعد الزيادة في: تَغازَيْتُ وتَرَجَّيْتُ؛ حملا لِتَغَازَيْتُ على غازَيْتُ، وتَرَجَّيْتُ على رجَّيْتُ؛ مراعاة للتشاكل وفرارًا من نفرة الاختلاف"(١).

ثانيًا ــ في الإعلال بالحذف :

١ــ حذف همزة (أفعل) في المضارع :

يقرر الصرفيون أن همزة (أفعل) الماضي إنما تحذف في المضارع تخفيفًا؛ وأن الأصل أو العلة الموجبة لهذا الحذف إنما هي الثقل المترتب على اجتماع همزة (أفعل) مع همزة المضارعة للمتكلم على وجه الخصوص؛ إذ المضارع إنما يصاغ من الماضي بزيادة أحد أحرف المضارعة، وعليه فإذا زيدت همزة المضارعة للمتكلم على مثل: أحسنَ، وأكرمَ، أخرجَ، كان القياس أن يقال: أُوَحْسِنُ، وأُوَكْرِمُ، وأُوَخْرِجُ، لكنه لمّا اجتمعت همزتان متحركتان في صدر الكلمة، استثقل ذلك في النطق، فحُذفت همزة (أفعل) تخفيفًا، وكانت هي الأولى بالحذف؛ لأن الأولى إنما تدخل لمعنى، وهو المضارعة والتكلُّم من جهة؛ ولأن الثانية هي الموجبة للثقل من جهة أخرى.ثم طردوا ذلك في جميع صيغ المضارع، فحُمِلت بقية حروفه في حذف همزة (أفعل) معها ــ وإن غابت العلة الموجبة ــ على حذفها مع الهمزة؛ ليجري الباب على سنن واحد، ولئلا يختلف طريق الفعل المضارع في هذا الموضع، فقيل: نُحْسِن، ويُحْسِن، وتُحْسِن(٢) .

---

(١) لإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٣، وانظر: الكتاب ٤/٣٩٣، والمقتضب ١/١٣٦، وأسرار العربية ص٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٩٥.

(٢) انظر: إيجاز التعرف في علم التصريف ص١٩٣ــ ١٩٤، وأوضح المسالك ٤/٣٦٠ــ ٣٦١، والهمع ٣/٤٦٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وكذلك طردوا هذا المسلك في كلٍّ من اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر الميمي، واسمَيْ الزمان والمكان، فحملت جميعها على الفعل في الحذف، وذلك لبنائها عليه وصياغتها منه، فقيل: مُكْرِم، ومُكْرَم، والأصل: مُؤَكْرِم، ومُؤَكْرَم.هذا بخلاف المصدر الأصلي؛ إذ تظهر فيه الهمزة ولا تحذف، نحو: أكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، وهذا من جملة الأدلة التي استند إليها البصريون في القول بأن المصدر هو أصل الاشتقاق، وأن الفعل مشتق منه؛ إذ لو كان بالعكس لحذفت همزة المصدر، كما حذفت همزة اسم الفاعل والمفعول وغيرهما[1] .

واتفق الصرفيون على أنه لا يجوز أن تستعمل هذه الصيغ على الأصل في إظهار الهمزة، وأن ما ورد على هذا النحو لا يعدو أن يكون إما من قبيل الشاذ أو النادر وإما من قبيل الضرورة الشعرية، فمن الشاذ قولهم: أرضٌ مُؤَرْنَبَةٌ ــ بكسر النون ــ أي: كثيرة الأرانب، وكذلك قولهم: كِساءٌ مُؤَرْنَبٌ، أي: خُلِط صوفه بوبر الأرنب[2] .

٢ــ حذف فاء المثال الواوي في المضارع :

من مواضع الإعلال بالحذف للتخفيف أيضًا أن تحذف فاء المثال الواوي في المضارع، لكن يشرط أن يكون هذا المثال الواوي ثلاثيًّا مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع، أي: أن يكون المثال الواوي من باب (فَعَل يَفْعِل)، وذلك نحو: وَعَدَ يَعِد، ووَزَنَ يَزِن، ووَصَفَ يَصِف، ووَجَد يَجِد، وغير ذلك؛ إذ الأصل في مضارع هذه الأفعال: يَوْعِد، يَوْزِن، يَوْصِف، يَوْجِد، على الترتيب، لكنه لمَّا ثقُل عليهم الخروج من ياء مفتوحة إلى واو بعدها كسرة، كما ثقل عليهم الخروج من كسر لازم إلى ضمّ لازم ــ حذفوا الواو وأسقطوها من المضارع المبدوء بالياء خاصة؛ هروبًا من هذا الثقل الحاصل من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة.

وإذا كان حذف الواو في هذا الموضع مرهونًا بوقوعها بين ياء وكسرة؛ فإنما قد حذفت مع بقية حروف المضارعة من الهمزة والنون والتاء؛ طردًا للباب في الجميع، قال المبرد: " وسقوطها لأنها وقعت موقعًا تمتنع فيه الواوات؛ وذلك أنها بين ياء

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١ــ ١٢، وعلل النحو ص١٨٢ــ ١٨٣، واللباب ٢/٣٥٨ .

(٢) انظر: إيجاز التعريف ص١٩٤، والهمع ٣/٤٦٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وكسرة، وجُعِلت حروف المضارعة الأُخَر توابعَ للياء؛ لئلا يختلف الباب؛ ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفًا منها؛ إذ كان مجازُها واحدًا"[1]؛ أي لمّا كانت مساوية للياء في كونها حروف مضارعة، فقالوا : أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ؛ رغم انتفاء العلة الموجبة للحذف.

كذلك حُمِل على المضارع كل من: الأمر، والمصدر الذي على زنة (فِعْل) خاصة، فقالوا في الأمر: صِفْ، عِدْ، زِنْ، والأصل: اِوْصِفْ، اِوْعِدْ، اِوْزِنْ، ثم حذفت الواو للتخفيف حملا على المضارع ولكونها مسبوقة بكسرة، ومن ثم استُغْنِي عن همزة الوصل.كما قالوا في المصدر منه ــ وقياسه (فِعْل) ــ: صِفَة، عِدَة، زِنَة، والأصل فيه: وِصْف، وِعْد، وِزْن، ثم حذفت الواو بعد أن نقلوا حركتها إلى العين، وعوّضوا عنها تاء التأنيث في آخر المصدر، فصار بزنة (عِلَة). أما إذا كان المصدر منه على زنة (فَعْل) بفتح الفاء، فلا حذف، نحو: وعدته وَعْدًا، ووصلته وَصْلًا.ولعل في هذا ما يوحي بأن الحذف في كل من الأمر والمصدر ليس بالحمل ــ فقط ــ على المضارع من أجل الطرد، كما هو ظاهر كلام الصرفيين، وإنما يدخلهما لعلة أخرى مشابهة، بالإضافة إلى الحمل والطرد، وهي وقوع الواو فيهما بعد كسرة، بدليل عدم حذفها من المصدر الذي على زنة (فَعْل) كما تقدم، وإنما علة الحذف فيهما هي مجموع الأمرين معًا؛ لأن كسر ما قبل الواو وحده لا يكفي في الحذف؛ وإلا لزم الحذف مما بُنِيَ على (فِعْلَة) من غير المصادر التي لا يقع فيها فعَل يفْعِل، نحو: وِجْهَة، وهي اسم للمكان المتوجَّه إليه لا للتوجه، فليست مصدرًا في الراجح؛ قال المبرد:"وإنما اعتلّ المصدر للكسرة، واعتلال فعله، فإن انفرد به أحدهما لم يعتل، ألا ترى أنك تقول: وعدته وَعْدًا"[2].

وبعد فهذا الإعلال بالحذف في المضارع إنما هو قرين توافر الشروط أو السمات السابق ذكرها، فإن فُقِد أحدها أو جميعها فلا حذف، ومن ثم فلا تحذف في مضارع غير الثلاثي من نحو: أَوْرَدَ يُورِد، وأَوْعَدَ يُوعِد، وأَوْدَعَ يُودِع، كما لا تحذف فيما

---

(١) المقتضب١/٨٨، وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/٨٨ ــ٨٩، والإنصاف ٢/٧٨٣، وأوضح المسالك ٤/٣٦١، وشرح الأشموني ٤/٤٧٩.

(٢) المقتضب ١/٨٩، وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/٨٩ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كان مكسور العين في الماضي أو مفتوحها، أو مفتوح العين في المضارع أو مكسورها، نحو: وَجِل يَوْجَل، ووَضُؤَ يَوْضُؤ .

أما حذفها في (وَهَبَ يَهَبُ) و(وَضَعَ يَضَعُ) و(وَقَعَ يَقَعُ) ونحوها ــ مع أن عين المضارع فيهما مفتوحة ــ فلأن الأصل فيها كسر العين في المضارع؛ إذ الماضي المفتوح العين قياس مضارعه كسر العين للمخالفة بين الماضي والمضارع، غير أنها فتحت لمكان حرف الحلق وما يتطلبه من الفتح.وأما حذفها من (يَذَرُ) المفتوح العين في المضارع وليست لامه أو عينه حرفًا حلقيًا، فبالحمل ــ كما يقول الصرفيون ــ على (يَدَعُ) الحلقي اللام؛ لأنهما بمعنى واحد.وأما حذفها من (وَسِعَ يَسَعُ) و(وَطِئَ يَطَأُ) المكسور العين في الماضي، فهو من قبيل الشاذ، وذلك من جهتين: كسر عين الماضي، وفتح عين المضارع[1].

خاتمة بأهم النتائج

بعد دراسة موضوع هذا البحث الذي جاء بعنوان "ظاهرة استدراج العلة في النحو والصرف" يمكننا أن نستخلص عددا من النتائج أهمها ما يلي:

١ــ أن استدراج العلة هو نوع من النظر العقلي أو العمل الفكري الذي قد اتبعه النحاة واللغويون في حمل بعض التراكيب على بعضٍ في الحكم، مع غياب العلة، أو إلحاق بعض الصيغ ببعضها الآخر، لا لشيء إلا لطرد الباب النحوي أو الصرفي، وإجرائه مجرى واحدًا في الجميع، ومعنى هذا المسلك ــ كما أشرت في المقدمة ــ: افتراض وجود علة الأصل في الفرع أو تصور وجودها فيه، لا على سبيل التوهم، بل على سبيل القصد، ثم إلحاق الفرع بالأصل في الحكم المنوط بهذه العلة تبعًا لهذا الافتراض، وذلك إجراء للباب مجرى واحدًا، أو طردًا للباب ــ كما يقولون ــ ليجري على سنن واحد .

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٩٠ ــ ٩١، والمصباح المنير: مادة (وعد) ٢/٦٥٥، وشرح الأشموني ٤/٤٨٠ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢ــ أن هذا الاستدراج في العلة قد يكون من الكثير إلى القليل، مثل دخول الإعراب فيما لا لبس فيه من الأسماء في بعض المواقع، وهو قليل، حملًا على فيه اللبس، وهو كثير جدًّا، كما قد يكون الاستدراج من القليل إلى الكثير، وذلك مثل حذف همزة (أفعل) مع النون والياء والتاء من حروف المضارعة حملًا على حذفها مع همزة المضارعة، وكذلك حذف الواو من (أَعِدُ) و(نَعِدُ) و(تَعِدُ) حملًا على حذفها في (يَعِدُ).

٣ــ أن كثيرًا من مسائل الحمل في صوره المختلفة وأشكاله المتعددة التي ينعت بها ــ مثل الحمل على الكثير، والحمل على النظير، والحمل على اللفظ، والحمل على الأصل، والحمل على الفرع ــ كثيرًا ما ترتدّ إلى هذا النوع من الإلحاق، بل إن بعضها إنما ينتمي في حقيقته إلى هذا النوع من الحمل في الأحكام؛ لأن الكثرة على سبيل المثال لا يصح أو لا تصلح ــ في بعض الأحيان ــ أن تكون سببًا في الحمل أو الإلحاق في الحكم في حد ذاتها، وذلك في ظل غياب العلة الموجبة لهذا الحكم؛ وإلا فكيف يكون الضدّ ــ وهو القلة ــ صالحًا للإلحاق أيضًا، كما يتردد كثيرًا في بعض المواضع .

٤ــ يتبيّن من خلال متابعة هذا المسلك اللغوي في الحمل والإلحاق في الأحكام ــ مدى الحرص الشديد من قبل النحاة على مسألة طرد القاعدة النحوية وتوحيد الأحكام في كثير من المواضع، كلما أمكن ذلك، خاصة في الباب الواحد أو المسالة الواحدة، هذا من جهة، كما يتبيّن من جهة أخرى مدى حرصهم كذلك على تحقيق التجانس والتناسب في إطار الباب الواحد، ومراعاة ما بَنَوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة بين أجزاء المسألة الواحدة، وإنْ أدّى ذلك ــ في بعض الأحيان ــ إلى إهمال بعض المسموع، أو تأويله، أو الحكم بندرته وشذوذه.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١ــ أسرار العربية، لابن الأنباري، ت فخر صالح قدارة، دار الجيل ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٩٥م .

٢ــ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، دون تاريخ .

٣ــ الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ت: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ــ الشاطبي، دون تاريخ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٤ــ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ــ دمشق، دون تاريخ.
٥ــ أوضح المسالك، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ــ بيروت، ١٩٩٥م .
٦ــ إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ت: محمد المهدي سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ــ٢٠٠٠م .
٧ــ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار النفائس ــ بيروت، دون تاريخ
٨ــ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية ــ مصر، دون تاريخ أو طبعة.
٩ ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر ــ القاهرة، دون تاريخ .
١٠ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية ــ مصر.
١١ــ الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، عالم الكتب ــ بيروت، دون تاريخ .
١٢ــ ديوان الأعشى ميمون بن قيس، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب ــ مصر، ١٩٥٠م .
١٣ــ ديوان سلامة بن جندل السَّعدي، ت: د. فخر الين قباوة، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط٢ ــ ١٩٨٧م .
١٤ــ ديوان النابغة الذبياني، المكتبة الثقافية – بيروت، دون تاريخ .
١٥ــ سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط١ ــ ١٩٨٥م .
١٦ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية ــ مصر .
١٧ــ شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١ ــ ١٩٩٠م .
١٨ــ شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الإستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ــ بنغازي، ط٢ ــ ١٩٩٦ م .
١٩ــ شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ت: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠ــ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ــ جامعة أم القرى، ط١ ــ ١٩٨٢م .
٢١ــ شعر الكُمَيْت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، عالم الكتب ــ بيروت، ط٢ ــ ١٩٩٧م .
٢٢ــ علل التثنية، لابن جني، ت: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ــ مصر، ١٤١٣هـ .
٢٣ــ علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٩٩٩م .
٢٤ــ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، دون تاريخ .
٢٥ــ الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل ــ بيروت، ط١ ــ دون تاريخ.
٢٦ــ كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار الفكر ــ دمشق، ط٢ ــ ١٩٨٥م.
٢٧ــ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ــ دمشق، ط١ ــ ١٩٩٥م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢٨ــ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ــ بيروت، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
٢٩ــ لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
٣٠ــ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، ت: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت ، ١٩٨١م .
٣١ــ مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان ــ بيروت، ١٩٨٧م.
٣٢ــ مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٩٢م .
٣٣ــ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد المقري الفيومي، المكتبة العلمية ــ بيروت، دون تاريخ .
٣٤ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٩٨م .
٣٥ــ المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، ت: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١ ــ ١٩٨٧م .
٣٦ــ المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ــ بيروت، دون تاريخ .
٣٧ــ همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ــ مصر، دون تاريخ .

• •

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسجد – الأشكال الإعلامية الجديدة مثل المسلسل التلفزيوني ، والفيلم السينمائى، والمسرحية الهادفة ، والبرامج الحوارية الحية ، والأفلام التسجيلية ، وحسن استخدام شبكة الإنترنت للتواصل بين المسلمين فى جميع أنحاء العالم ، وكذلك التحاور مع غير المسلمين بالحكمة والموعظة الحسنة .

٢٥-لقد كان للعولمة الكثير من الآثار السلبية على العالم العربى الإسلامى ، وخاصة فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ، لكن رحمة الله واسعة ، فإن جانبها الإعلامى يفتح أمام المسلمين نافذة ، بل نوافذ كثيرة لكى يطلّوا منها على العالم المعاصر : مبينين حقائق دينهم ، ومثبتين تهافت الافتراءات الموجهة ضده، ومؤكدين أنهم من بناة الحضارات وأنصار السلام ، إلى جانب أنهم أفضل من قدّم للعالم نموذج التعايش الرائع بين مختلف الأمم والشعوب ، غير أن الأمر عند استخراج الجوانب الرائعة من الحضارة الإسلامية ، ولا عند إبراز الجانب الإنسانى فى الدين الإسلامى فحسب ، وإنما يتطلب التمكن من الوسائل التقنية للإعلام المعاصر ، بحيث تجارى مستواها فى الغرب ، إن لم تتفوق عليها . والواقع أن الكفاءات البشرية لدى العرب والمسلمين لا تقل بحال عن مثيلاتها الغربية، يبقى فقط حسن الإدارة ، وجودة التخطيط ، وكفاءة التنفيذ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قائمة ببعض القنوات الفضائية
وما زال غيرها يتوالى حتى اليوم

****

١-قناة اقرأ
٢-قناة الفجر
٣-مجموعة قنوات المجد (٣)
٤-قناة الحقيقة
٥-قناة الهدى
٦-قناة المشكاة
٧-قناة الرسالة
٨-قناة العفاسى
٩-قناة الناس
١٠-قناة أهل البيت
١١-قناة الأنوار
١٢-قناة الفرقان
١٣-قناة دليل
١٤-قناة الحافظ
١٥-قناة فتوى
١٦-قناة النجاح
١٧-قناة الإنسانية
١٨-قناة أمل
١٩-قناة الرحمة
٢٠-قناة السعيدة
٢١-قناة مكة (تجريبية)
٢٢-قناة كربلاء
٢٣-قناة الكوثر
٢٤-قناة طيور الجنة
٢٥-قناة المعارف
٢٦-قناة الناس
٢٧-قناة الأنوار
٢٨-قناة صفا
٢٩-قناة الفردوس
٣٠-قناة الروح

وبالطبع إلى جانب هذه القنوات الدينية المتخصصة ، توجه قنوات منوعة أو إخبارية تبث برامج دينية ذات تأثير واسع مثل :

الجزيرة ، المنار ، العربية ، العالم ، الإخبارية ....

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قائمة بأهم المراجع

أولاً : المخطوطة :

- محاضرات فى الدعوة والإعلام (مخطوطة) للدكتور حامد طاهر
ألقيت على طلبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر فى السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ .
- استخدامات الجمهور اليمنى للقنوات الفضائية الإسلامية وعلاقتها بمستوى المعرفة الدينية لديه .
رسالة ماجستير مجازه بجامعة عين شمس ٢٠٠٨ للباحثة إيمان هزاع
- موقع الدين فى أيديولوجيات العالم الثالث : (دراسة حاله مصر ١٩٥٢-١٩٨١)
رسالة ماجستير مجازة بجامعة عين شمس ١٩٨٧ للباحثة / رباب الحسينى حسن
- البرامج الدينية فى التلفزيون المصرى ودورها فى التثقيف الدينى للشباب.
رسالة ماجستير مجازه . جامعة القاهرة ١٩٩١ للباحث عادل فهمى البيومى
- القضايا التى تناولتها البرامج الدينية فى الراديو والتلفزيون
رسالة ماجستير جازه – جامعة القاهرة ١٩٩٥ للباحث / عبد الستار عبد اللاه
- دور قادة الدينيين فى معالجة قضايا الشباب : دراسة فى الريف المصرى
رسالة دكتوراه مجازه . جامعة القاهرة ١٩٨٧ للباحث / محمود يوسف مصطفى
- دور وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال فى تصحيح صورة الإسلام والمسلمين لدى المجتمعات الغربية
بحث للدكتور عدلى رضا – كلية الإعلام جامعة القاهرة ٢٠٠٨

ثانيًا : المطبوعات :

- **جيهان رشتى**
الأسس العلمية لنظريات الإعلام – دار الفكر العربى القاهرة ١٩٧٥ .
- **اياد شاكر البكرى**
عام ٢٠٠٠ حرب المحطات الفضائية – دار الشروق ، الأردن ١٩٩٩ .
- **رشدى شحاته**
مسئولية الإعلام الإسلامى فى ظل نظام العالم الجديد – دار الفكر العربى القاهرة ١٩٩٩ .
- **سامى الشريف**
الفضائيات العربية ؛ رؤية نقديه – دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٤ .
- **ماجى الحلوانى**
مدخل إلى الفن الإذاعى والتلفزيونى والفضائى – علم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٢ .
- **محمد حيدر مشيخ**
صناعة التلفزيون فى القرن العشرين – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .
- **هبه شاهين**
التلفزيون الفضائى العربى – الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٨ .

* *

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قائمة الأبحاث
التى صدرت فى الأجزاء السابقة
من سلسلة " دراسات عربية وإسلامية "

الجزء الأول

- قراءة فى الترجمة العبرية لمعانى القرآن الكريم — أ.د. عبدالرحمن عوف
- من قضايا المنهج فى علم الكلام — أ.د. حسن الشافعى
- المضاربة بمال الوديعة أو القرض فى الفقه الإسلامى — أ.د. أحمد يوسف
- مفهوم السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية — أ.د. مصطفى حلمى
- التجربة الأخلاقية عند ابن حزم الأندلسى — أ.د. حامد طاهر
- دراسة الواقع اللغوى أساس لحل مشكلات اللغة العربية — أ.د. السعيد بدوى
- فاعلية المعنى النحوى فى بناء الشعر — أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
- الواقعية ما هى ؟ دراسة تطبيقية لقصص المدرسة الحديثة — أ.د. حمدى السكوت
- قضية التأثير على شعراء التروبادور — أ.د. أحمد درويش

الجزء الثانى

- مفهوم التطور فى الفكر العربى — د. محفوظ عزام
- تحليل ظاهرة الحسد عند الحارث المحاسبى — أ.د. حامد طاهر
- التأمين فى الفكر الفقهى المعاصر — أ.د. محمد بلتاجى
- تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها — أ.د. أحمد طاهر حسنين
- تعدد أوجه الإعراب فى الجملة القرآنية — أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
- تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربى لبلاشير — ترجمة د. أحمد درويش
- المرايا الشعرية لدى نازك الملائكة — أ.د. محمد فتوح أحمد
- موقف نقاد الرومانسية من شعر شوقى — أ.د. طه وادى
- قضية ترجمة الشعر — أ.د. رجاء جبر

الجزء الثالث

- تأثير الفقه الإسلامى فى القانون الإنجليزى — أ.د. محمد عبدالهادى سراج
- ابن ماجه وفلسفة الاغتراب — أ.د. محمد إبراهيم الفيومى
- ظاهرة البخل عند الجاحظ — أ.د. حامد طاهر
- العناصر الفكرية والفنية فى رسالة الغفران — د. جابر قميحة
- قضية زواج المرأة فى الخليج من خلال الشعر العربى — د. نوريه الرومى
- النقد الجديد وفلسفة العصر — أ.د. عبدالحميد إبراهيم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الجزء الرابع

• القراءات القرآنية : رؤية لغوية معاصرة	أ.د. أحمد مختار عمر
• تجديد الفكر الإسلامى عند محمد إقبال	د.عبدالمقصود عبدالغنى
• انتشار الإسلام فى الهند	د. محمد عبدالحميد رفاعى
• بناء مصر الحديثة : محاضرة مجهولة لطه حسين	ترجمة : أ.د. حامد طاهر
• احتكاك العرب بالسريان وأثاره اللغوية	د. علاء القنصل
• اللغة العربية ودور القواعد فى تعليمها	أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
• أثر المبرد فى النحو العبرى	د. سلوى ناظم
• نظرية النظم عند عبدالقاهرة الجرجانى	أ.د. أحمد درويش

الجزء الخامس

• عقوبة السجن فى الشريعة الإسلامية	أ.د. محمد عبدالهادى سراج
• الوثائق الإسلامية	د. عبدالتواب شرف الدين
• حركة التأليف فى العالم العربى المعاصر	أ.د. حامد طاهر
• حركة الروى فى القصيدة العربية	أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
• الأصوات وأثرها فى المعجم العربى	د. رفعت الفرنوانى
• الثروة اللغوية العربية لأنطون شال	ترجمة د. سعيد بحيرى
• نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب	أ.د. أحمد طاهر حسنين
• منهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية	أ.د. يوسف نوفل
• قراءة القصة القصيرة	د. حسن البندارى

الجزء السادس

• صراع مع الطبيعة أو صراع مع الفن	أ.د. محمود الربيعى
• العنصر المهمل فى حركة التجديد الشعرى	أ.د. عبدالحكيم حسان
• استدعاء الشخصيات التراثية الهندية فى منظومة جاويد نامة	أ.د. محمد السعيد جمال الدين
• التحليل النصى للقصيدة : نموذج من الشعر القديم	أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
• الفلسفة الإسلامية فى العصر الحديث	أ.د. حامد طاهر
• الوظائف اللغوية للزوائد فى النحو العربى	د. محمد صلاح الدين بكر
• قضية تأويل القرآن بين الغزالى ومعاصريه	د. محمود سلامة
• حديث عيسى بن هشام	د. عصام بهى
• العلمانية والمنظور الإيمانى	د. عبدالرزاق قسوم
• تكوين النص الشعرى عند حازم القرطاجنى	أ.د. حسن البندارى

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الجزء السابع

• إعداد الداعية المفتى	أ.د. حسن الشافعى
• المنهج الإسلامى فى التنمية	أ.د. يوسف إبراهيم
• إحياء الفلسفة بين مصطفى عبدالرازق ومحمد إقبال	أ.د. حامد طاهر
• العلاقة الإسلامية البيزنطية	أ.د. عليه الجنزورى
• حركة التجديد الدينية ودورها فى نشر الحضارة الإسلامية	أ.د. عبدالله عبدالرازق
• الإنتاج الفكرى وحق المؤلف	أ.د. شعبان خليفة
• محاولات التيسير فى النحو العربى (القسم الأول)	أ.د. صلاح رواى
• الثنائية فى الفكر البلاغى	أ.د. محمد عبدالمطلب
• نظرية الأخذ الفنى عند حازم القرطاجنى	أ.د. حسن البندارى

الجزء الثامن

• نحو استكمال علامات الرسم الإملائى فى القرآن الكريم لمحمد حميد الله	ترجمة د. محى الدين بلتاجى
• أضواء جديدة على تفسير سورة يوسف من خلال اللغة المصرية القديمة	أ.د. رمضان السيد
• رؤية الجبرتى للحركة السلفية فى مصر وشبه الجزيرة العربية	د. نازك زكى
• الترجمة ودورها فى الفكر العربى	أ.د. حامد طاهر
• المنهج فى كتاب سيبويه	أ.د. صلاح الدين بكر
• محاولات التيسير فى النحو العربى (القسم الأخير)	أ.د. صلاح رواى
• المصطلح ودلالته فى الدرس الصوتى عند العرب (القسم الأول)	د. رفعت الفرنوانى
• التراث والأصول الأوربية للحداثة	أ.د. عبدالحكيم حسان
• الناقد المتخصص وتوثيق الشعر عند ابن سلام	د. حسن البندارى

الجزء التاسع

• تذوق ابن قتيبة للنظم القرآنى	أ.د. منير سلطان
• نحن وقضية التراث الفلسفى عند العرب	أ.د. عاطف العراقى
• خمس مشكلات حقيقية أمام الفلسفة الإسلامية فى العصر الحاضر	أ.د. حامد طاهر
• المصطلح ودلالته فى الدرس الصوتى عند العرب (القسم الأخير)	د. رفعت الفرنوانى
• محاولات تيسير النحو العربى	أ.د. صبرى إبراهيم السيد
• نحو أدب إسلامى مقارن	أ.د. الطاهر أحمد مكى
• عبدالله الطائى وآفاق الشعر المعاصر	أ.د. أحمد درويش
• عمود الشعر فى المصطلح النقدى	أ.د. توفيق الفيل

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الجزء العاشر

• موقف الفكر الإسلامى من الفلسفة اليونانية	أ.د. محمد شامة
• المشكلات الحقيقية والمشكلات الزائفة	أ.د. حامد طاهر
• فلسفة التاريخ الإسلامى	أ.د. عبدالحميد إبراهيم
• صعوبات فلسفية فى كتاب سيبويه	أ.د. عبدالرحمن أيوب
• مظاهر معاصرة الجيلين لدى شيوخ شعراء الخليج	أ.د. أحمد درويش
• ملامح الشعر بريشة القصاص	د. إخلاص فخرى

الجزء الحادى عشر

• مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين	أ.د. حامد طاهر
• تصنيف العلوم عند العرب	أ.د. عاطف العراقى
• جهود الشيخ أبوزهرة فى تطوير الدراسات الفقهية	أ.د. محمد أحمد سراج
• اللغة العربية بين المدرسة والجامعة فى دولة الإمارات	د. أحمد طاهر حسنين
• صور الثقافة والتربية فى الأدب العربى القديم	أ.د. أحمد درويش
• التشكيل الفنى للشعر بين الالتزام الاجتماعى والصدق النفسى	د. محمود محمد عيسى
• شعر المناسبات : نظرة منصفة	د. إخلاص فخرى عمارة

الجزء الثانى عشر

• المنهج العلمى التجريبى فى الحضارة الإسلامية	أ.د. عمار الطالبى
• الإسلام من وجهة نظر المسيحية لجارديه	ترجمة أ.د. حامد طاهر
• توظيف العلوم الطبيعية فى بناء علم كلام إسلامى	د. رزق الشامى
• العلاقة التاريخية بين الأفغانى وناصر الدين شاه	أ.د. مريم زهيرى
• الشخصية العلمية الموضوعية فى البحث	أ.د. محفوظ عزام
• النقود الإسلامية فى الأندلس لخيمى بروسى	ترجمة أ.د. عبدالله جمال الدين
• نحو الكلام ، لا نحو اللغة	أ.د. أحمد كشك
• تقويم برنامج التعليم الجامعى الأساسى	أ.د. على الشرهان
• منهج شوقى ضيف وآراؤه فى التعليم	أ.د. على الحديدى

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الجزء الثالث عشر

• حق الإنسان فى مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام	أ.د. محمد شوقى الفنجرى
• ولاية الفقيه ونظام الحكم فى الإسلام	د. أمية أبوالسعود
• نظرية المعرفة عند الفارابى	أ.د. عبدالفتاح الفاوى
• القاهرة الكبرى : دراسة فى جغرافية المدن	أ.د. جمال حمدان
• دليل عملى لطلاب الدراسات العليا	أ.د. حامد طاهر
• التداخل بين النحو وعلم المعانى	أ.د. محمد فتيح
• حاضر الوضع الأدبى فى مصر	أ.د. حمدى السكوت
• تنويع الحكم التصويرى فى النقد العربى القديم	أ.د. حسن البندارى

الجزء الرابع عشر

• أحكام الشريعة بين الثبات والتغير	د. محمد المنسى
• الإباضية : الطائفة والمذهب	أ.د. عبدالفتاح الفاوى
• دار العلوم : رائعة على مبارك	أ.د. حامد طاهر
• الثقافة فى التليفزيون بين الأصالة والمعاصرة	أ.د. سامية أحمد على
• القيمة اللغوية لخصائص ابن جنى	د. حسام البهنساوى
• إشكالية الفكر والفن	أ.د. صلاح رزق
• الليالى : سيرة حياة وتجربة إنسان	أ.د. ماهر حسن فهمى

الجزء الخامس عشر

• نظريات الإسلاميين فى الكلمة	أ.د. أبوالعلا عفيفى
• التمايز بين الفكر الإسلامى والفلسفة الإسلامية	أ.د. محمد إبراهيم الفيومى
• ابن باديس وفلسفته فى الإصلاح والتربية	أ.د. عبدالفتاح الفاوى
• نيروزيه ابن سينا	د. إبراهيم محمد صقر
• مستقبل الحواريين العرب وأوربا	أ.د. حامد طاهر
• اللغة العلمية فى العصر العباسى	أ.د. محمد حسن عبدالعزيز
• الأطر الفكرية فى شعر شوقى	أ.د. أبوالقاسم أحمد رشوان

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الجزء السادس عشر

• اتساق الجمل فى النص القرآنى	د. مصطفى عراقى حسن
• مشكلة المخدرات فى ميزان الشريعة الإسلامية	أ.د. محمد بلتاجى
• الفكر الإباضى ودوره فى تأكيد الشخصية العمانية	أ.د. حسن الشافعى
• مالك بن نبى وفلسفته الإصلاحية	د. جمال رجب سيدبى
• فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين	د. يوسف محمود
• الفلسفة اليهودية لايبستاين	ترجمة أ.د. حامد طاهر
• ضمير الغائب بين التعريف والتنكير	أ.د. السيد أحمد على محمد

الجزء السابع عشر

• القرآن والنحو : نظرة على مراحل العلاقة التاريخية	أ.د. على أبوالمكارم
• البيان القرآنى وتهمة الشعر	أ.د. حسن طبل
• مقاتل بن سليمان والبلاغة القرآنية	د. سعيد عبدالعظيم
• آراء صرفية لأبى العلاء المعرى	أ.د. السيد أحمد على
• تجربة الاغتراب عند الشعراء العباسيين	د. صالح الخضيرى
• قضايا العصر فى شعر أبى الصوفى	د. سمير عبدالرحيم هيكل
• المنهج الفلسفى فى قراءة الأعمال الأدبية	أ.د. حامد طاهر

الجزء الثامن عشر

• " الكتاب المنشور " يوم القيامة	د. محيى الدين واعظ
• أصول الدية ومراحل تقويمها فى السعودية	د.عبدالرحمن الغفيلى
• ابن النفيس : فيلسوف مسلم	أ.د. حامد طاهر
• مستقبل ثقافة المسلم فى ظل التقدم العلمى	أ.د. يوسف محمود
• ظاهرة الترخص عند أمن اللبس	أ.د. تمام حسان
• الحذف لكثرة الاستعمار	د. كمال سعد أبوالمعاطى
• تنوع التشكيل الشعرى فى قصائد أنس دواد	د. إخلاص فخرى عماره
• قراءة نقدية فى قصيدة العراف الأعمى لأمل دنقل	د. عبدالمطلب زيد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الجزء التاسع عشر

• مقال فى العقيدة	أ.د. حامد طاهر
• الإيسيسكو ومستقبل العالم الإسلامى	أ.د. عبدالعزيز التويجرى
• أثر العقيدة الإسلامية فى تكوين جماليات الفن الإسلامى	د. محمود محمد صادق
	د. نعمان محمود جبران
	أ.د. حسام البهنساوى
• نظرية النحو الكلى	تحقيق : د. جمال الدين رضوان
• شرح النص الأدبى : منهج وتطبيقه لمحمد غنيمى هلال	

الجزء العشرون

• السنة والبدعة	الشيخ محمد الخضر حسين
• المضمون الأخلاقى فى كتاب كليلة ودمنة	أ.د. حامد طاهر
• رأى فى " ليس "	أ.د. أحمد عبدالدايم
• الجملة المركبة فى اللغة العربية	د. سعود غازى ضيف الله
• التوافق : أحد مظاهر علاقة علم العروض بعلم الصرف	د. محمد جمال صقر

الجزء الواحد والعشرون

• القرآن الكريم بين ترتيب النزول وترتيب التلاوة	أ.د. صلاح روّاى
• قياس الدلالة وحجيته	د. محمد على إبراهيم
• حجم الجملة العربية	أ.د. على أبوالمكارم
• قضية تعريب الطب	أ.د. محمد الجوادى
• نحو خريطة إعلامية لمواجهة تشويه صورة العرب على الإنترنت	أ.د. عدلى رضا
• العولمة ومستقبل المجتمع والدولة فى الشرق الأوسط	أ.د. على ليله
• مقال فى الحوار	أ.د. حامد طاهر

الجزء الثانى والعشرون

• دلالة السياق وأثرها فى استنباط الأحكام	د. خالد العروسى
• أقسام حمل المطلق على المقيد	د. مختار بابا ادو
• المسجد الحرام ومكانته فى الإسلام	أ.د. محمد نبيل غنايم
• التعليل فى فلسفة التاريخ عند ابن خلدون	د. مختار عطاالله
• تراثنا المخطوط وكيف نستفيد منه	أ.د. حامد طاهر
• دور هيئات التدريس فى تنمية الوعى الأمنى ووقاية الطلاب من الجريمة	د. عدلى رضا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الجزء الثالث والعشرون

• المصطلحات النحوية	أ.د. على أبوالمكارم
• اللذة والألم فى رسالة الغفران	د. أحمد الشتيوى
• توظيف الأساطير الدينية ضد العرب والمسلمين	أ.د. محمد البلتاجى
• الاتجاه الباطنى عند ابن عربى	أ.د. حامد طاهر
• الأثر المتبادل بين السياسات التشريعية والاقتصادية فى مصر	أ.د. حسين جميعى

الجزء الرابع والعشرون

• الأفكار القابلة للتنفيذ	أ.د. حامد طاهر
• التاريخ وطرق تدريسه	أ.د. حامد عبدالقادر
	تحقيق د. جمال الدين رضوان
• الرجوع إلى السعادة البدائية (أو فرح البدء) عند الحكيم الترمذى وابن عربى	أ.د. جنفيف جوبيو
• ثقافة ابن الأزرق المنطقية فى كتاب روضة الإعلام	أ.د. محمد مهران
• أسس النهضة الفكرية عند الإمام محمد عبده	أ.د. سمية محمود
• جدلية الدولة العالمية والدولة القومية : مفارقات فلسفية بين الفارابى وهيجل	أ.د. محمد الخشت
• النحو السياسى أو (تسييس النحو)	أ.د. صلاح رواى

الجزء الخامس والعشرون

• الغرض فى أفعال الله تعالى بين الحكمة والغنى	أ.د. مختار محمود عطاالله
• الجزاء الإلهى لأعمال الإنسان (الجزاء من جنس العمل)	د. سعود الصقرى
• تناول طعام المضطر (دراسة فقهية مقارنة)	د. سالم بن حمزة مدنى
• الإسلام والعولمة	أ.د. أحمد السايح
• سبع مقالات فى الإعلام	أ.د. حامد طاهر
• الغنائية والدرامية فى المسرح الشعرى عند فاروق جويدة	أ.د. عبدالحميد شيحة

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الجزء السادس والعشرون

• النهضة عن طريق العلم والدين	أ.د. محمود قاسم
• القيم الجمالية فى القصة القرآنية	د. إبراهيم السندى
• الكونفوشيوسية فى ميزان الفكر الإسلامى	د. حسين السعيدى
• فكرة الزمن بين الفلسفة والدين	د. الفارس محمد عثمان على
• الفلسفة الإسلامية ودورها الجديد فى العالم المعاصر	أ.د. حامد طاهر
• مقولات أساسية فى تعليم النحو العربى	أ.د. على أبوالمكارم

الجزء السابع والعشرون

• دعائم الاستقرار فى التشريع القرآنى	الشيخ محمد المدنى
• التوحيد الخالص : توحيد الألوهية والربوبية وما يتعلق بهما	د. إحسان مرزا
• رتبة العفو في أصول الفقه بين النفي والأثبات	د. ترحيب الدوسري
• الحوار الديني : ضرورته وآفاقه	أ.د. حسن الشافعى
• المرأة فى الأندلس ونموذج من طوق الحمامة	أ.د. الطاهر مكى
• نحو التأسيس لفلسفة مصرية	أ.د. حامد طاهر

الجزء الثامن والعشرون

• الربا فى نظر القانون الدولى	أ.د. محمد عبد الله دراز
• الخلفية الفكرية للتصورات السلبية عن الإسلام فى الاعلام الغربى	أ.د. محمود حمدى زقزوق
• دور وسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال فى تصحيح صورة الإسلام فى الغرب	أ.د. عدلى رضا
• العمل والكسب فى الإسلام وأثره فى تنمية المجتمع	د. عمر عبد الله عبد الرحيم
• منهج الخياط فى علم الكلام	أ.د. مختار عطا الله
• الأخرويات Eschatologie عند محيى الدين بن عربى	أ.د. حامد طاهر

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الجزء التاسع والعشرون

• إصلاح الأزهر (والتعليم الدينى عموما)	الشيخ محمد المراغى
• القواعد الاعتقادية فى القرآن الكريم	أ.د. حسن الشافعى
• القول بالصَّرفة بين المؤيدين والمعارضين	أ.د. معتوقة الحسانى
• أثر السياق فى تفسير المعنى	أ.د. أحمد عبد الدايم
• ادارة الأزمات فى علم الإدارة المعاصرة وانعكاساتها فى السنة النبوية	أ.د. مشعل الحدارى
• المواطن العالمى والنزعة العالمية	أ.د. محمد عثمان الخشت
• التذكير والتأنيث فى العربية والفارسية	أ.د. يوسف عبد الفتاح
• المنظومة المتكاملة للنهوض باللغة العربية	أ.د. حامد طاهر

الجزء الثلاثون

• دعوى تأثر الشريعة الإسلامية بالقانون الرومانى	أ.د. صوفي أبو طالب
• قدرة الله ووحدانيته : نموذج من سورة البقرة	أ. معتوقة الحساني
• رعاية اليتيم ومظاهرها في القرآن الكريم	أ. نوال سردار
• الحضارة الإسلامية وانفتاحها على حضارات الأمم	أ.د. أحمد السايح
• الفكر الاجتماعي في الفلسفة الإسلامية : الفارابي نموذجا	أ.د. عبد الحميد مدكور
• أثر الابتلاء في حياة الدعاة	د. عمر الكندرى
• على الراعي ونظريته النقدية	د. أمانى فؤاد
• ثلاث نظريات فلسفية من مصر	أ.د. حامد طاهر

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الجزء الحادى والثلاثون

- طريق الهجرة النبوية — أ.د. عبد العزيز كامل
- طرق إثبات جناية الصغير : دراسة فقهية — د. عقيل بن عبد الرحمن العقيل
- الأخطاء الطبية في ميزان الإسلام — أ. معتوقة الحسانى
- الاستراتيجية الثقافية بين جهد طه حسين والرؤى المستقبلية — أ.د. عبد المنعم تليمة
- خصائص التفكير العروضى اللغوي بين نظم المنثور ونثر المنظوم — د. محمد جمال صقر
- الدفاع عن القرآن الكريم ضد خصومه (ابن قتيبة نموذجا) — أ.د. حامد طاهر

الجزء الثانى والثلاثون

- سورة الضحى : دراسة فى التفسير الموضوعى — أ. معتوقة الحسانى
- فصل التوائم المتلاصقة : دراسة فقهية — د. فهد السنيدى
- دور المذهب الأشعرى فى وحدة الأمة الإسلامية — د. عيسى عبد الله على
- درجات التضمين العروضى — د. محمد جمال صقر
- الروايات العربية الأولى : مراجعة جديدة لتاريخ غامض — د. خيرى دومه
- موقف ابن خلدون من علم الكلام — أ.د. حامد طاهر

الجزء الثالث والثلاثون

- القضاء الإدارى فى الإسلام — أ.د. عبد الفتاح حسن
- المسئولية فى القرآن الكريم — أ. بتول إبراهيم مغيربى
- التعزير بالمال : دراسة فقهية مقارنة — د. عقيل عبد الرحمن العقيل
- الأمر والنهى : دراسة أصولية — د. مسرح منيع الروفى
- شاهد الحماسة بين القدماء والمحدثين — د. إبراهيم مسعود الفيفى
- سياسة الدولة الرشيدة عند الماوردى — أ.د. حامد طاهر